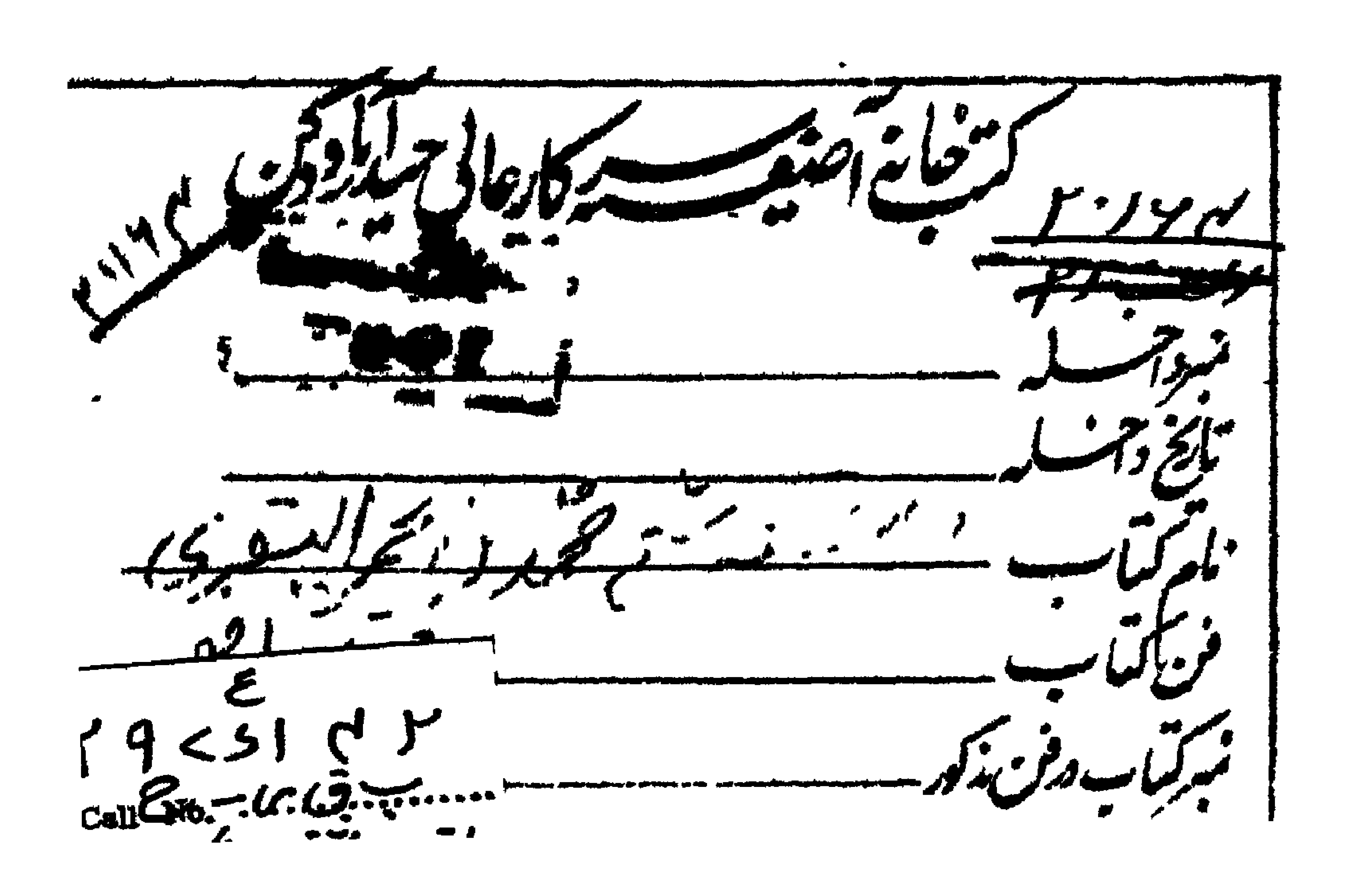
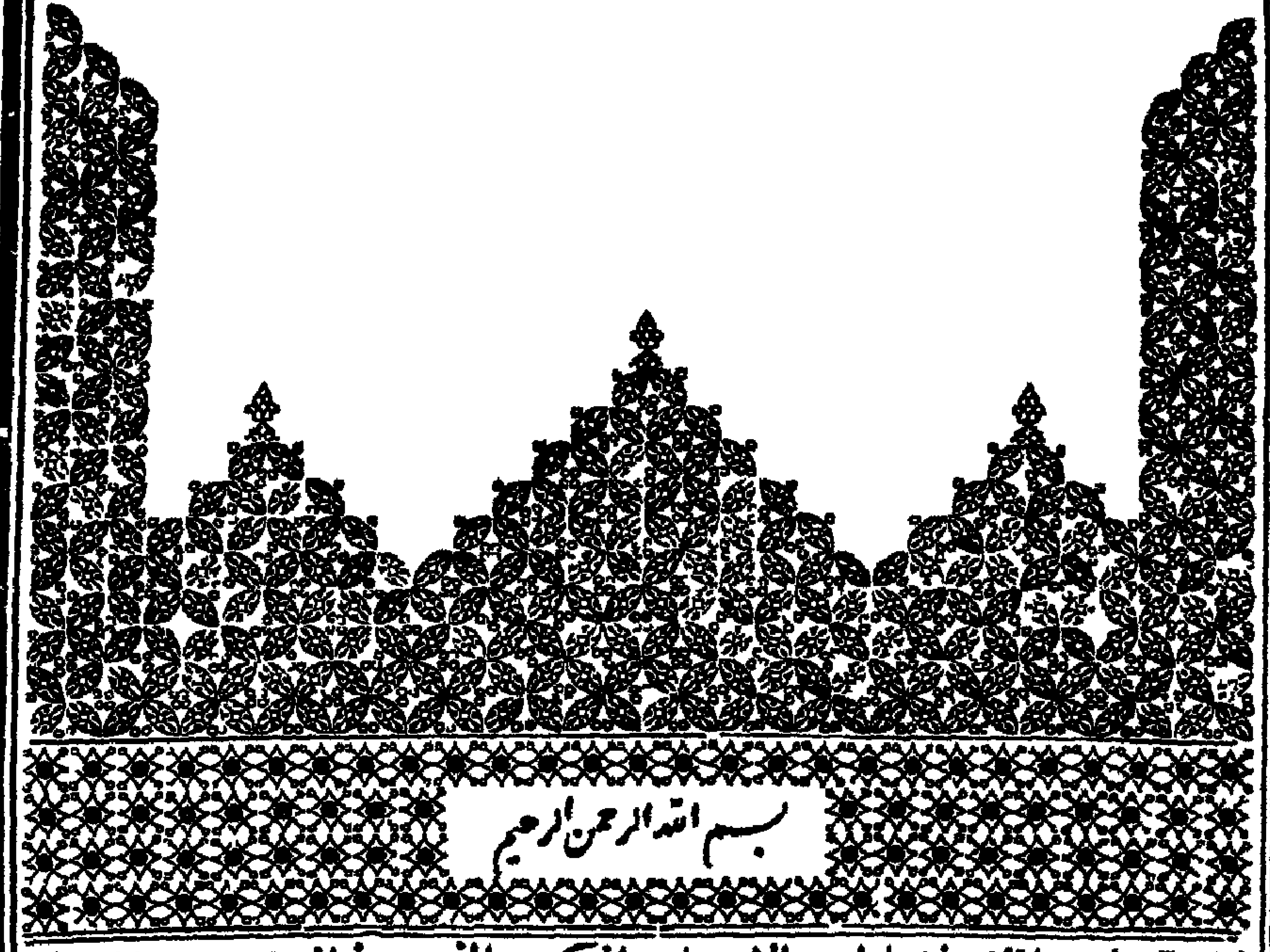




الحمد لله واهب المنن ذى الجود والاحسان والكرم الذى عم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحمده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكروب والمحن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الذى جاهد فى سبيل الله حق جهاده فما ولى ولا انهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصروه وبرؤيته تملوا (وبعد) فيقول العبد الفقير الفانى محمد ابن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقرى بلدا الشافعى مذهبا عامله الله بجزيل الاحسان وأوسع له المواهب والمنن قد اطلعت على حاشية العلامة الشيخ عطية القهوقى المالكى الذى وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبط المارديني فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطال فى ذلك فعسر على من ليس له همة تناولها وقد أحببت أن أختصرها ليسهل على أمثالى تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمى القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وبعباده لطيف خبير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أى ناقص وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعى لا الحسى ومعنى ذى بال أى شرف وعظمة أو حال يهتم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محضا ولا جعل الشارع له مبدأ بغير البسملة والباء فى البسملة للاستعانة أو للملابسة وهى أصلية على الاصح وعليه فهى متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أؤلف وهو أولى من جعله اسما ومقدما وعاما لان الاخص أولى

يقول الشيخ الامام العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره محمد بن محمد سبط المارديني فسح الله فى مدته الحمد لله رب العالمين

من الاعم وتقديمه يفيد الاهتمام والحصر وكونه فعلا لان الاصل فى العمل انما هو للافعال والاسم مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو بسكون عينه وقيل من السمة وهى العلامة فأصله وسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بتنزيله منزلة اللازم أو بجعله لازما ونقله الى فعل بالضم والرحمة فى الاصل رقة فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان وهذا المعنى محال فى حقه تعالى فهى فى حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهى صفة فعل على الاول وصفة ذات على الثانى فاطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بالله تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما فى قطع وقطع بالتشديد (قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ماقبلها بعد حذف سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو اما مصدر شاخ أو صفة وسمى شيخا لما حوى من كثرة المعانى لان معناه فى الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيا وأما فى اللغة فمعناه من جاوز الاربعين وقال الراغب أصله من طعن فى السن (قوله الامام) معناه لغة المقدم على غيره وفى الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم) كل من اتصف بالعلم ولو كان مبتدئا فى الطلب (قوله العلامة) وهى صيغة مبالغة فلا يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم (قوله وحيد دهره الخ) هو والاحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد فى دهره أى فى عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين الدمشقى الاصل المصرى الشافعى رحمه الله تعالى ولد فى رابع ذى القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ بها حتى تقدم على غيره فى العلوم وله مؤلفات كثيرة فى الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره ففضله مشهور وكتبه منتفع بها لخلوص نيته تغمده الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته آمين (قوله سبط المارديني) أى ابن بنته وقد اشتهر بجده أبى أمه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف ابن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد العجم (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد الحادث معناه لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل سواء تعلق بالفضائل وهى النعم القاصرة أم بالفواضل وهى النعم المتعدية والثناء هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل ينبئ أى يشعر ويخبر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بابدال الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة أقسام حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث والاولان قديمان والآخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

بالجميل ولابد أن يكون المحمود فاعلا مختارا والمحمود به صفة يظهر اتصاف شئ بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أى المحمود به صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالى من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والمحمود عليه هو ما كان الوصف بالجميل بازائه ومقابلته ويجب أن يكون كمالا وأن يكون اختياريا ولو حكما والحمد هو ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمودية والرب هنا المالك لانه تعالى مالك لجميع الاشياء وقيل هو فى الاصل بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيأ فشيأ وهو اسم من أسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا والعالمين اسم جمع لعالم وليس جمعا له لانه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفرده وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لان عالما لم يختص بالعقلاء (قوله والعاقبة للمتقين) أى بالحفظ فى الدنيا وبالفوز فى الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك المعاصى والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قوله والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلى وهى من الله رحمة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو بمعنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة للخروج من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسملة والحمدلة فان الابتداء يحصل بكل منهما وجمعهما أكمل (قوله على سيدنا محمد) وأصله سيود بوزن فيعل لما اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت فيها ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه الغضب وعلى المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجموع فى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافى سيدنا للعقلاء واذا ثبتت سيادته عليهم ثبتت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلاما واخبارا بمرتبته أنا سيد ولد آدم ولا فخر أى ولا فخر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضى عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أنا سيد العالمين فيحتمل أنه قال ذلك تأدبا فى حق والده آدم لانه صلى الله عليه وسلم أفضل أولى العزم وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسمى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وسيأتى الكلام عليه عند قول المتن محمد خاتم رسل ربه (قوله سيد المرسلين) أى والنبيين وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر أو أربعة عشر او خمسة عشر قال بعضهم وليسوا محصورين فى هذا العدد بدليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر العدد على سبيل التقريب لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب عندنا والمشهور وعند مالك بنو هاشم لا المطلب وهذا فى مقام منع الزكاة عليهم أما فى مقام الدعاء فهم كل مؤمن ومؤمنة ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء (قوله وصحبه) أى أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابى وهو كل من اجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم فى حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسيأتى مزيد بيان على

والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

ذلك

ذلك على الكلام فى خطبة المتن ان شاء الله تعالى (قوله أجمعين) تأكيد للآل والصحب (قوله أمّا بعد) بالضم على نية معنى المضاف اليه وهى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها فى خطبه ومراسلاته وهى فصل الخطاب الذى أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذى أوتيه هو الفصل بين الحق والباطل وأصلها مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة الخ فهذا شرح فمهما مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكن فعل شرط والفاء لازمة له غالبا فحيث تضمنت أمّا معنى الابتداء أى المبتدا والشرط وهو يكن لزمها ما لزمهما وهو الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم أعنى الاسم والفاء مقام الملزوم أعنى المبتدا وفعل الشرط وابقاء لاثره أى الملزوم فى الجملة والاثر هنا هو الاسمية والفاء لان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة منها الاسمية والخبر فلصوق الاسم بمنزلة الخبر فى الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملتها الفاء والجزاء فلزوم فاء الجزاء ابقاء له فى الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعد ما ذكر فان المعنى لزوم وجوده بعد ما ذكر لوجود شئ ما مطلقا ووجود شئ ما مطلقا بعد ما ذكر معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقييد الملزوم الذى هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على ان اللازم وهو الجزاء بعد ما ذكر كما لا يخفى (قوله فهذا شرح) الاشارة لها احتمالات سبعة والاولى منها أنّ الاشارة راجعة للالفاظ باعتبار دلالتها على المعانى أى فهذه ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة والفاء واقعة فى اسم الاشارة فى جواب الشرط المحذوف والمباحث الواقعة فى اسم الاشارة كثيرة شهيرة فلا نطيل بذكرها والشرح معناه الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج اليها وذكر قيود المسائل وشروطها وضم زيادات نفيسة يحتاج اليها المقام والاتيان بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات وذكر الدليل والتعليل (قوله لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها الشفاف الذى لا يحجب ما وراءه ولذا قيل فى تعريف الماء جوهر لطيف شفاف لانه لا يحجب ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجماع واللطف الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (قوله مختصر) أى قليل اللفظ لان المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه أم لا ويقابله المبسوط وهو ما كثر لفظه سواء ساوى معناه أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رقيق الجرم أى صغير الجرم بديع الحسن فيكون حينئذ عطف مختصر عليه تأكيدا (قوله على المقدمة) وهى بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المتعدى لانها مقدمة من فهمها على غيره وبالفتح من قدم المتعدى لان أهل العقول قدموها لما اشتملت عليه والاول أولى لانها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى ممن قدم نفسه لان الغالب أنّ الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدما والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه فى مسائل العلم فهى علم على تلك الالفاظ المخصوصة (قوله المسماة بالرحبية) أى التى

أمّا بعد فهذا شرح لطيف مختصر على المقدمة المسماة بالرحبية

للامام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين نسبة الى بلد يقال لها رحبة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفي الصحاح للجوهري وبنو رحب بطن من همدان فلعله منسوب اليها فتأمل وعدة أبياتها مائة وخمسة وسبعون بيتا من الرجز بحر من بحور الشعر وزنه مستفعلن ست مرات (**قوله** في علم) هو يطلق على ادراك الشيء على ما هو عليه في الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهذا في العلم الضروري ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق لموجب أي دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (**قوله** الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة وعلم الفرائض هو فقه المواريث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة وموضوعه التركات واركان الارث ثلاثة مورث ووارث وحق موروث وأسبابه سيأتي الكلام عليها كموانعه وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما أو تقديرا في الجنين المنفصل ميتا بجناية على أمه توجب الغرة فتنتقل الغرة لورثته لانا نقدر أنه حي عرض له الموت بالنسبة الى ارث الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالحمل والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي اجتمعا فيها وحده بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام الشرعية العملية المختص تعلقها بالمال بعد موت مالكه تحقيقا وتقديرا (**قوله** أول ما نستفتح الخ) أي نفتتح أي نبتدئ وانما قال نستفتح ولم يقل نبتدئ تفاؤلا بالفتح في الفهم وتيسيرها عليه وعلى قارئها والمقالا بألف الاطلاق أي اطلاق الصوت والمعنى أول ما نبتدئ القول وهو اللفظ الموضوع لمعنى (**قوله** بذكر) بكسر الذال المعجمة لغة كل مذكور وشرعا قول سيق للثناء أو الدعاء وقد يستعمل شرعا لكل قول يثاب قائله عليه (**قوله** حمد ربنا) أي خالقنا ومعبودنا ومالكنا (**قوله** فالحمد لله) أي الثناء على الله تعالى بجميل صفاته وأل في الحمد للاستغراق كما عليه الجمهور أو للجنس كما عليه الزمخشري أو للعهد كما عليه ابن النحاس واللام في لله للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد (**قوله** على ما أنعما) أي على انعامه أو نعمه والحمد على الاول أمكن لانه وصف قائم به تعالى والثاني أثر ناشئ عن الاول فالحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على القليل والكثير وبالضم المسرة وبالفتح المتعة من العيش اللين وأول الانعام على الشخص الايجاد وأعظمه ايجاد الايمان في قلبه وانما حمد الله على الانعام ليثاب عليه ثواب الواجب (**قوله** هذه الارجوزة) من الرجز وهو بحر من بحور الشعر وزنه مستفعلن ست مرات كما تقدم واختار المصنف النظم على النثر لانه أسهل في الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم القصد وان كان موزونا مقفى وقال بعضهم في تعريفه

في علم الفرائض نافع ان شاء
الله تعالى قال
أول ما نستفتح المقالا
بذكر حمد ربنا تعالى
فالحمد لله على ما أنعما
حمدا به يجلو عن القلب العمى
أقول افتتح هذه الارجوزة

والنظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعانى المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (**قوله** بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فيشمل البسملة والحمدلة أو أن المصنف اتى بالبسملة لفظا وبالحمدلة خطا (**قوله** ثم بالحمد لله) وأتى بالجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والثبوت فهى أولى من الجملة الفعلية التى تدل على التجدد والحدوث (**قوله** تأسيا بالكتاب العزيز) أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز أى المعزز المكرم المعظم لانه مبدوء بالبسملة والحمدلة (**قوله** والالف فيه للاطلاق) أى أن القافية أطلقت عن حرف مقيد لانه أتى بها لامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة (**قوله** والحمد على النعمة واجب) أى يثاب عليه ثواب الواجب اذا وقع فى مقابلة نعمة لفظا أو نية لأنه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذى هو من الاحكام الخمسة (**قوله** عن القلب العمى) فاطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه الجهل بفقد البصر لان الجاهل لكونه متحيرا يشبه الاعمى المتحير الذى لا يدرى أين يتوجه والقلب جسم لحمى الجوهر صنوبرى الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنبين معلق بالعروق العلوية أغلظه لفوق وأدقه لاسفل وسمى بذلك لتقلبه فى الامور ومنه قول الشاعر

وما سمى الانسان الا لنسيه * ولا القلب الا أنه يتقلب

وأتى بالآية دليلا على دعواه (**قوله** ثم الصلاة) ثم للترتيب الذكرى والصحيح أن الله سبحانه وتعالى يزيده صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاتنا ويثيب المصلى على ذلك أيضا خلافا لمن قال ان الثواب خاص بالمصلى فقط لانه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بأن الكامل يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوزان على غيرهم الا تبعا وأما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل بنى أوفى فأجيب عنه بان من كان يستحق شيأ له أن يخص به من شاء والترضى خاص بالصحابة والترحم بغيرهم قاله بعضهم وقد اختلف فى وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على أقوال الصحيح منها عندنا أنها لا تجب الا فى الصلاة فى التشهد الاخير منها (**قوله** على نبى) وهو انسان حر ذكر من بنى آدم سليم عن منفر طبعا وعن دناءة أب وعن خنا أم ومحترزات القيود معلومة فلا نطيل بذكرها وهو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه اما مخبر أو مخبر وبتركه من النبوة وهى الرفعة لان النبى مرفوع الرتبة على الخلق فهو مشتق من نبا ينبو اذا علا وارتفع فياؤه بدل من الواو (**قوله** دينه الاسلام) فمعنى الدين فى اللغة ما يدان به وينقاد اليه وشرعا وضع الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات فخرج بالوضع الالهى الاوضاع الصناعية وبقوله سائق الاوضاع الالهية غير السائقة كانبات الارض وبقوله لذوى العقول افعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع

بسم الله الرحمن الرحيم ثم
بالحمد لله تأسيا بالكتاب العزيز
ومراده بالاستفتاح الابتداء
والمقالا مصدر قال يقول
والالف فيه للاطلاق يقال
قال يقول قولا ومقالا
وقولة ومقالة والرب اسم من
أسمائه تعالى ولا يقال لغيره
الا مضافا وتعالى أى ارتفع
عما يقول الجاحدون علوا
كبيرا أى أول ما نبتدئ
القول فى هذه الارجوزة
بذكر حمد الله تعالى والحمد هو
الثناء على المحمود بجميل
صفاته والحمد على النعمة
واجب مرادف للشكر
باللسان والالف فى انعما
للاطلاق وحمدا مصدر
مؤكد منصوب على
المصدرية ويجلو مبنى
للفاعل أى يذهب وفاعله
ضمير مستتر راجع الى الله
تعالى والعمى مفعول
مقصور يكتب بالياء وهو
فقد البصر أى حمدا يذهب
الله به عن القلب العمى وعمى
القلب هو الضار فى الدين
بخلاف عمى البصر قال
تعالى فانها لا تعمى الابصار
ولكن تعمى القلوب التى
فى الصدور قال

ثم الصلاة بعد والسلام
على نبى دينه الاسلام

محمد خاتم رسل ربه
وآله من بعده وصحبه

أقول ثم بعد حمد الله تعالى أتى بالصلاة والسلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال عليه الصلاة والسلام من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب وقوله على نبي دينه الاسلام هو نبينا محمد خاتم الانبياء والرسل صلى الله عليه وسلم قال تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ويجوز في محمد الجر على أنه بدل من نبي والرفع على أنه خبر لمبتدا محذوف أي هو محمد وقوله وآله من بعده وصحبه أي ثم الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب على الراجح عند الامام الشافعي والجمهور وصحبه جمع صاحب مضاف الى ضميره صلى الله عليه وسلم ومفرده صاحب بمعنى صحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام قال

ونسأل الله لنا الاعانه

السائقة لا بالاختيار كالوجدانيات وبقوله المحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بسائق يعني الوضع الالهي بذاته سائق لانه ماوضع الا كذلك والخير حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصلا له أي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان ذلك الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير فالوضع الالهي الذي في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسمي دينا لاننا ندين به وسمي شرعا لانه شرع لنا وملة لانه أملي علينا والاسلام معناه في اللغة الاستسلام والخضوع والانقياد لالوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر والنهي والايمان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى والاقرار به وهما وان اختلفا مفهوما فما صدقهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما في الماصدق (**قوله** خاتم) بفتح التاء اسم آلة أي الذي ختموا به وبالكسر اسم فاعل أي الذي ختمهم والخاتم هو الآخر قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لا نبي بعدي (**قوله** رسل ربه) أي وأنبيائه قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين أن يكون خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص ويلزم من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس ولعل المصنف انما اقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول بأنهما بمعنى واحد (**قوله** وآله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم في مقام الدعاء كل مؤمن وفي مقام منع الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنبينا صلى الله عليه وسلم مؤمنا به بعد بعثته اجتماعا متعارفا أي ليس على خرق العادة بأن لا يكون في السماء أما من اجتمع به في السماء لا يكون صحابيا ودخل في من الكبير والصغير ولو ابن يوم والذكر والانثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض والجن كذلك وخرج بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعدها أو بعد اسلامه وبقيد مؤمنا الكافر ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (**قوله** بنو هاشم) وهو والمطلب ابنا عبد مناف وهاشم لقب لجد النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عمرو ولقب بهاشم لان قريشا أصابهم قحط فنحر بعيرا وجعله لقومه مرقة وثريدا فلذلك سمي بهاشم لهشمه العظم والمطلب مفتعل واسمه شيبة الحمد على الاصح وسمي بذلك لانه ولد وفي رأسه شيبة ظاهرة في ذوائبه (**قوله** ونسأل الله لنا الاعانه) أي الاقدار على الذي نطلبه وتيسيره وأتى بنون العظمة اما من باب التحدث بالنعمة أو أدبا نفسه وغيره من المجتهدين في بيان ما ذهب اليه الامام زيد في الفرائض والسؤال هو الطلب فان كان من الاعلى سمي أمرا وان كان من الادنى للاعلى سمي دعاء وان كان من المساوي سمي التماسا وقصره على الله تعالى لان خزائن الجود بيده وأمرها اليه فلا يعتمد الا عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال الشاعر

لا تسألن بني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب
الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

فيما توخيناه من الابانة * عن مذهب الامام زيد الفرضي * اذ كان ذاك من أهم الغرض *

(قوله فيما توخيناه من الابانة) التوخي بتشديد الخاء المعجمة بعدها ياء ساكنة هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا في الامر المهم الجليل من الخير بخلاف التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أعم من ذلك ويقال تأخيت الشيء تحريته والتحري طلب الاحرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحري والتوخي بذل المجهود في طلب المقصود اه يقال اجتهد في حمل الصخرة ولا يقال اجتهد في حمل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعل يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى الذهاب وهو المرور أو محله أو زمانه واصطلاحا ما ترجح عند المجتهدين في مسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا والامام هو المقدم على غيره (قوله زيد الفرضي) زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذ كان ذاك) أي المذكور من الابانة والتوخي (قوله من أهم الغرض) أي القصد وأصل الغرض ما يرمى اليه الرماة فلما كان قاصد الطريقة زيد سمي غرضا للمشابهة (قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن في زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد ابن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وتميم الداري رضي الله عنهم أجمعين وقد اجتمع في اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع في غيره افرادا وجمعا وعددا وطرحا وضربا أما الافراد فالزاي بسبعة وهي عدد أصول المسائل وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وعدد من يرث بالفرض وحده وهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعدد من يرث السدس وعدد الوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والدال بأربعة وهي عدد أسباب الارث وفاقا وخلافا وعدد أقسام الورثة باعتبار الفرض والتعصيب وأما الجمع فالزاي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال أحد عشر وهي عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون انثى والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز * خذه مرتبا وقل هبا دبز

وأما العدد فعدة حروف اسمه ثلاثة وهي عدد شروط الارث وموانعه وأسبابه وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا

أقول التوخي بالخاء المعجمة القصد يقال فلان يتوخى الحق أي يقصده والابانة الاظهار والمذهب في الاصل الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وغيرها والامام هو الذي يقتدى به في أقواله وزيد هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الضحاك بن سعيد بن خارجة الصحابي الانصاري من بني النجار من أكابر علماء الصحابة رضي الله عنهم والفرضي العالم بالفرائض والغرض القصد أي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وأرضاه لان هذا من أهم القصد فانه لا يخيب من سأله قال تعالى واسألوا الله من فضله قال بعض العلماء لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعطي

قال

(علما بأن العلم خير ما سعي * فيه وأولى ماله العبد دعي
وان هذا العلم مخصوص بما * قد شاع فيه عند كل العلما
بأنه أول علم يفقد * في الارض حتى لا يكاد يوجد)

أقول علما منصوب على انه مفعول لاجله وهو علة لقوله * اذ كان ذاك من أهم الغرض * أو علة لقوله توخينا الخ والعلم خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علما وأل فيه للعموم حتى يشمل

كل علم وقوله سعي ودعي مبنيان للمالم يسم فاعله وفضل العلم وخيريته أشهر من ان يذكر قال الشافعي وغيره طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم اه والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة ففي الصحيحين من رواية ابن مسعود رضي الله عنه لاحسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلما بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بأنه أول علم يفقد في الارض أشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما صححه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانها نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمتي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من أفعال المقاربة سي

طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الباء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الارجح ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطولات يظفر بمراده (قوله علما بأن العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخرج بحكم الذهن الشك والوهم بناء على أنهما لا حكم فيهما وبالجازم الظن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قوله خير ما سعى فيه) أي من خير شئ سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكرا كان أو أنثى حرا أو عبدا (قوله وفضل العلم) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم أكمل خشية من غيرهم وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (قوله لاحسد الا في اثنتين) أي لا غبطة لان الحسد الذي بمعنى الغبطة هو تمني مثل ما للغير مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود فخرج الحسد المذموم وهو تمني زوال نعمة الغير عنه سواء تمناها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله وهو علم الفرائض) قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد أصول الدين (قوله نصف العلم) أي باعتبار أن للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت فحالة الحياة تتعلق بالصلاة والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرهما وقيل غير ذلك (قوله ينزع من أمتي) أي بموت أهله لا أنه ينزع من أهله لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان) هذا بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لا داخلة على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخلة على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي فيفقد حقيقة (قوله وظواهر الاحاديث الخ) هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قوله وأن زيدا أخص لا محالة) والخصوص تخصيص العموم ومعنى لا محالة لا حيلة أو لا بد فيكون المعنى وأن زيدا أخص حقيقة أي يقينا أو لا بد (قوله بما حباه) أعطاه والحبوة العطية والحباء العطاء (قوله في فضله منبها) التنبيه لغة الايقاظ يقال نبهته بمعنى أيقظته واصطلاحا عنوان البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قوله أفرضكم زيد) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لانه كان رضي الله عنه أصحهم حسابا وأسرعهم جوابا وقيل غير ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالجابية مكان بالشام فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت (قوله وناهيك بها) ناهيك مبتدأ والجار والمجرور خبره ويحتمل غيره (قوله باتباع التابعي) وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قوله لاسيما) هو بنصب سي بلا لانه مضاف ونكرة فلا نافية للجنس وسي اسمها وما موصول مضاف لها أو ما زائدة أي لا مثل لهذه الشهادة فتكون تأكيدا للشهادة والظاهر أن هذا آخر الكلام لان ما قبل

وظواهر الاحاديث شاهدة بأنه يفقد حقيقة قال *وأنّ زيدا اخص لامحاله* بما حباه خاتم الرساله*

من قوله فى فضله منبها
أفرضكم زيد وناهيك بها
فكان أولى باتباع التابعى
لاسيما وقد نحاه الشافعى)
أقول وان زيدا معطوف
أيضا على قوله بأنّ هذا العلم
أى ونسأل الله الاعانة على
ماقصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب زيد
رضى الله عنه لاجل علمنا
بأن العلم خير ماسعى اليه
الانسان ولعلمنا بان هذا العلم
وهو علم الفرائض مخصوص
بأنه أول علم يفقد فى الارض
ولعلمنا بأن زيدا رضى الله عنه
خص من بين الصحابة رضى
الله عنهم بما نبهنا عليه النبىّ
صلى الله عليه وسلم من فضيلته
وعلمه وانه أمثل من غيره فى علم
الفرائض من قوله أفرضكم
زيد وناهيك بهذه الشهادة له
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم وناهيك
بمعنى حسبك وتاويلها بأنها
غاية تنهاك عن طلب غيرها
قاله فى المجمل فكان السيد
زيد بن ثابت أولى بأن يتبعه
التابعون ويقلده المقلدون
فى الفرائض لاسيما وقد نحاه
الشافعى أى مال الى قوله
موافقة له فى الاجتهاد ولم يتابعه
مقلدا له من غير نظر واجتهاد
بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضى الله عنه

سى" أولها وهو أفرضكم (قوله وقد نحاه) أى قصد مذهبه بعد النظر كما ذكره المصنف (قوله الشافعى") القرشى" المطلبى الحجازى المكى رضى الله عنه يلتقى مع النبى" صلى الله عليه وسلم فى عبدمناف لانه أبوعبدالله محمد الشافعى بن ادريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبدمناف والنبى" صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة ولد بغزة سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفى بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ماهو لائق بمقام ذلك الامام قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قوله ولم يتابعه مقلداله) أى لانه مجتهد والمجتهد لايقلد مجتهدا وكذلك عبارته كيف آخذ بقول من لو عاصرته وحاججنى لحججته (قوله فهاك فيه) أى نخذ القول فى علم الفرائض أو فى مذهب الامام الشافعى فالضمير اما راجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى أو لمذهب الامام الشافعى" الموافق لمذهب زيد لانّ هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعى ومنهم من رجع الضمير الى مذهب زيد ولكن ماقدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن بمعنى الباء فيكون التقدير خذ القول ملتبسا أو مصاحبا للايجاز وانما أتى بمن لصحة الوزن وأصل الايجاز القصر وهو قلة الالفاظ والاختصار كذلك فهما بمعنى واحد وهو الاتيان بالمعنى المراد بأقل من عبارة المتعارف وقيل الايجاز حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قوله جمع لغز) بالتحريك على وزن رطب وهو الكلام المعمى يقال ألغز فى كلامه عمى ومن الالغاز نحو قول القائل ملغزا فى اسم على" *عاجز أعمى ترقى فانقلب* فان عاجز اذا عمى ذهبت عينه فبقى اجز فاذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والزاى سبعين فاذا قلبتها حينئذ صارت اسم على* واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة والثانى مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقيرا فتجهيزه على من عليه نفقته فى حال حياته حتى الزوجة خلافا للائمة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز فى مالها وان كان الزوج غنيا وعللوا ذلك بأنه ليس من توابع النفقة وهى تبع للاستمتاع وقد ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلاقة الزوجية باقية بدليل انه يغسلها ويرثها والثالث الديون المرسلة فى الذمة والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف فى بيان الاسباب والموانع فقال

(باب أسباب الميراث)

(قوله باب) هو خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون

قال
(فها تقيه القول عن ايجاز
مبرأ عن وصمة الالغاز)
أقول ها اسم فعل بمعنى
خذ والكاف فيه للخطاب
والايجاز تقليل اللفظ والوصمة
واحد الوصم وهو اسم جنس
جمعي بمعنى العيب والالغاز
جمع لغز وهو الامر الخفي
ومعنى البيت خذ القول في
علم الفرائض قولا قليلا
واضحا كثير المعنى مبرأ عن
عيب الالغاز وعن عيب
الخفاء

* (باب أسباب الميراث) *

أقول الاسباب جمع سبب
وهو في اللغة ما يتوصل
به الى غيره وفي الاصطلاح
ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته
والناظم رحمه الله تعالى
لم يترجم في الارجوزة شيأ
وانما ترجمها الناس وبوبوها
فكان ينبغي لمن بوبها أن
يقول باب أسباب الميراث
وموانعه قال
أسباب ميراث الورى ثلاثة

منصوب بفعل محذوف تقديره اقرأ باب أسباب الميراث وأن يكون مجرورا واصله بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار باب ومعناه لغة فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه واصطلاحا اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبوابا وفصولا اقتداء بالكتاب العزيز في كونه مترجما مفصلا سورا ولان القارئ اذا ختم بابا وأخذ في غيره كان أنشط له وأبعث على الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كما أن المسافر اذا قطع ميلا أو فرسخا نفس عنه كربة ونشط للسير الى غيره وانما سميت هذه الابواب تراجم لانها تترجم عما بعدها لان ما يذكر في الباب تبين عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء أو حكما كانتقال المال الى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعا حق قابل للتجزي يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما أو نحوها كالزوجية والولاء فقولهم حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للتجزي الولاء والولاية على النكاح اذ ينتقلان بالموت لمن له حق في العصوبة على الترتيب المذكور في بابه ولو كان بعيدا وبقيد بعد موت من كان له ذلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيد القرابة الوصية على القول بأنها تملك بالموت وقال الشنشوري في شرحه للترتيب وخرج بيثبت لمستحقه ما اذا اغتاب شخصا وتعذر استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارثه بل يستغفر الله له كما نقله الرافعي وغيره عن الحناطي (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود) أي كالزوجية فانها سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع اذ يلزم من وجوده العدم وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أي للوجود والعدم وذلك كالقرابة فانها سبب من أسباب الارث فان قام بها مانع من قتل أو غيره منع من الارث فالارث نظرا لذات القرابة والمانع منه لا لذات القرابة وانما هو لامر آخر طرأ وقال العلامة الاجهوري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سببا لانه لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضيا لوجود المسبب هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي الخ) لا حاجة لهذا الاعتراض فانه اذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معيبا عندهم وانما المعيب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم المؤلف أو غيره وان كان الاصل مساواة الترجمة للمترجم له وحينئذ فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قوله ميراث الورى) أي الآدميين أما غير الآدميين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة والسلام

وكالدواب وأما الجن فهم كالآدميين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة
بزيادة بيت المال وهو سبب عام لانه لجميع المسلمين والاسباب الثلاثة خاصة (قوله
كل يفيد ربه الوراثه) أى الارث كالزوجين لان كل واحد يرث من الآخر مالم يمنع مانع
وكذا الارث بالقرابة فى الغالب أما الولاء فالعتيق لا يرث من المعتق على ما سيأتى
فكل فى كلامه المراد بها الكل المجموعى لا الجميعى فتأمل (قوله وهى نكاح) وهو عقد
يقتضى اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو ترجمتهما ويقع به التوارث بينهما مالم يمنع
مانع ككون الزوجة رقيقة أو كتابية ويقع التوارث بينهما فى عدة الطلاق الرجعى باتفاق
الائمة الاربعة ولو كان الطلاق فى الصحة لا الزوجة المطلقة بائنا فى مرض الموت عندنا
خلافا للائمة الثلاثة فانها ترث عند الحنفية مالم تنقض عدتها وعند الحنابلة مالم تتزوج
وعند المالكية ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج وعندهم أى المالكية أيضا لو تزوج
المريض فى مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة فى مرض الموت
رجلا لم يرثها (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهما ولاء بالفتح أى قرابة وشرعا ماذكره
الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو صفة تثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لحمة كلحمة
النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأخره المصنف عن النكاح لانه يورث به من جانب
واحد دون النكاح فانه يورث به منهما ولا يكون الارث به الا فرضا بخلاف الولاء فلا يكون
الارث به الا تعصيبا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل
من بينك وبينه قرابة قربت أو بعدت كانت من جهة الاب أو من جهة الام وهى مؤنثة
قاله الجوهرى وهى مشتقة من الرحمة وهى من العبد الحنانة والشفقة لان من بينهم قرابة
رحم يرحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لا سيما عند لحوق المضرة والشدة وإذا جاء عنه صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقتك واشتققت لك اسما من اسمى فأنت الرحم وأنا
الرحمن فمن وصلك وصلنى ومن قطعك قطعنى اه ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث بين
الحى والميت فلا توارث الا فى الجهات الآتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية
الصحيح) أما الفاسد فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متفقا
على فساده كنكاح الخامسة فكذلك وان كان مختلفا فى فساده بأن وقع من غير ولى أو وقع
من محرم بحج أو عمرة أو كان نكاح شغار فيفسخ بغير طلاق وفيه الارث اذا مات أحدهما
قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر التاء أى من
حيث كونه معتقا وحينئذ فلا يرد قول بعضهم وقد يرث العتيق المعتق كما لو اشترى ذمى
عبدا وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب محاربا فاسترق فاشتراه عتيقه وأعتقه فانه يرثه
أى بكونه معتقا لا بكونه عتيقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان
ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة والاخوات مطلقا وبنو الاخوة الاشقاء أو لاب فقط
والاعمام وبنوهم (قوله والاولاد ومن أدلى بهم) وهم البنون والبنات وأولاد الابن

كل يفيد ربه الوراثه
وهى نكاح وولاء ونسب
ما بعدهن للمواريث سبب)
أقول أسباب الارث المجمع
عليها ثلاثة كل واحد منها يفيد
ربه أى صاحبه وهو المتصف
به الوراثة مالم يمنعه مانع
وهى النكاح وهو عقد الزوجية
الصحيح ويرث به الزوج
والزوجة أو الزوجات والولاء
بفتح الواو والمد وهو عصوبة
سببها نعمة المعتق على عتيقه
ويرث به المعتق ذكرا
كان أو أنثى وعصبة المعتق
المتعصبون بأنفسهم والنسب
وهو القرابة ويرث به الابوان
ومن أدلى بهما والاولاد ومن
أدلى بهم وقوله الورى المراد
به هنا الآدميون والورى
فى الاصل الخلق وقوله
ما بعدهن للمواريث سبب
أى ليس بعد هذه الاسباب
الثلاثة سبب رابع مجمع عليه

ولا يختلف فيه عندنا الا بيت المال وان كان سببا رابعا على الاصح فى أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقة وهو من المتقدمين عن علماء الامصار اه وقد أيسنا من انتظامه الى أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نفاه الناظم قال

(ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين)

قوله ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل اذا اتصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا أو مبعضا أو معلقا عتقه بصفة أو موصى بعتقه أو أم ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يورث الرقيق أيضا لانه لا مال له الا المبعض فانه يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر

ذكورا أو اناثا على تفصيل سيأتى بيانه (قوله ولا يختلف فيه عندنا) أى لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما ورث عندنا على الارجح فيقدم على الرد وتوريث ذوى الارحام فان لم يكن منتظما فيرد الباقى على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على توريث ذوى الارحام فان لم يكن هناك من يرد عليه ورثنا ذوى الارحام ويرث مطلقا عند المالكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة فى مصارفها الشرعية ولو كان فاسقا والاصل فى ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه رواه أبو داود وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل للمسلمين ولانهم يعقلون عنه فيرثون كالعصبة (فائدة) الناس فى الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يورث وقسم يورث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يورث فالاول كثير كالاخوين والاصل مع فرعه والزوجين ونحو ذلك والثانى كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعض فانه لا يرث عندنا ويورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرتد فلا يرثان ولا يورثان (قوله ويمنع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف فى بيان الموانع وهى جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف على المتفق عليه وهى ثلاثة والثلاثة الباقية هى اختلاف ذوى الكفر الاصلى بالذمة والحرابة فلا توارث بين حربى وذمى والمعاهد والمستأمن كالذمى على الراجح والثانى الردة أعاذنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يورث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كما لو جنى عليه ثم ارتد ومات سراية فديته لورثته لولا الردة والثالث الدور الحكمى وهو أن يلزم من توريثه عدم توريثه كأن يقر أخ حائز للتركة بابن للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور وبيانه انه باقراره بالابن وثبوته تبين عدم ارثه لانه محجوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حينئذ لم يكن حائزا فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقا فى نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما بينه وبين الله (قوله من علل ثلاث) العلل جمع علة وهى لغة المرض وتطلق على كل حدث شاغل واصطلاحا ما يورث فى الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه (قوله الاول الرق) وهو لغة العبودية وفى الاصطلاح عجز حكمى يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يورث وقد يتصور أن يورث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذميا وجنى عليه جناية تسرى الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقيقا بسراية تلك الجناية فان ديته لورثته على الراجح وليس لنا رقيق كله يورث الا هذا (قوله الا المبعض) هو مستثنى من قوله ولا يورث وانما لم يرث لانه يؤدى الى ارث الاجنبى فى الجملة لانه ان كان بينه وبين السيد

مهايأة

مهايأة فى عامات قريبه الحر فى نوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهايأة فيحصل له البعض وكلاهما ممتنع (**قوله** ويكون جميعه لورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويورث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية فلو ماتت حرة عن زوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق فعندنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف وللاخ الباقى ولا شئ للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث ويورث على خلاف فى كيفية ارثه عندهم ويحجب الزوج الى ربع وثمن فيعطى للزوج نصف النصف وهو الربع مقابلة لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثمن مقابلة لنصفه الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حرا فله حينئذ ربع وثمن وللاخ ما بقى لانه عاصب فالمسئلة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللابن كذلك والسهمان الباقيان للاخ فلو مات الولد المبعض عن أبيه وعن أمه فلها ثلث ما ملكه بحريته ولا بيه ما بقى عندنا كالحنابلة ولا شئ لهما عند المالكية والحنفية وماله لمالك بعضه (**قوله** بحق) أى كمقتص ولو كان بغير قصد كنائم ومجنون وطفل ولو بقصد مصلحته كضرب الاب ولده للتأديب وكبطه الجرح للمعالجة ونحو ذلك ولو حاذقا والمعنى فيه تهمة الاستعجال فى بعض الصور وسد الباب فى الباقى ويستثنى من العموم المفتى وراوى الحديث لانهما مخبران بخلاف القاضى لانه ملزم هذا كله عندنا أما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمدا عدوانا فانه لا يرث من مال ولا دية وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع من الارث والا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو بكفارة يمنع الارث والا فلا (**قوله** اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجحود والستر فمن كفر نعمة الله تعالى جحدها وسترها وشرعا قول كفرا واعتقاد كفرا وفعل كفر أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافا لمعاذ ومعاوية رضى الله عنهما ومن وافقهما وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافا للامام أحمد رضى الله عنه فى المسئلتين حيث قال ان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا له فى الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر (**قوله** لان الكفر كله ملة واحدة) أى عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملة ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (**قوله** كما ثبت فى الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (**قوله** فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس فى المعقولات واصطلاحا ارتسام صورة ما فى الخارج فى الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن ادراك الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشئ بحقيقته

ويكون جميعه لورثته على الاصح وهذا القسم خارج عن عبارة الناظم فان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثانى القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عمدا أو خطأ بحق أو غيره أو حكم بقتله أو شهد عليه بما يوجب القتل أو زكى من شهد عليه والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركة المقتول شئ صححه ابن عبد البر وغيره ويرث المقتول قاتله بلا خلاف كما اذا جرح الولد أباه جرحا يفضى به الى الموت ثم مات الولد الجارح قبل أبيه المجروح فان الاب يرث الولد القاتل قطعا وهذا خارج عن عبارة الناظم لانه لا يسمى قاتلا والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم كما ثبت فى الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان فى عبارة الناظم لان اختلاف الدين حاصل فيهما ويتوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كله ملة واحدة فى الارث فافهم

(باب الوارثين من الرجال) (١٦) اى الوارثون بالاسباب الثلاثة السابقة وهى النكاح والولاء والنسب قال (والوارثون من الرجال عشره أسماؤهم معروفة مشتهره
الابن وابن الابن مهما نزلا
والاب والجد له وان علا
والاخ من أى الجهات كانا
قد أنزل الله به القرآنا
وابن الاخ المدلى اليه بالاب
فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والعم وابن العم من أبيه
فاشكر لذى الايجاز والتنبيه
والزوج والمعتق ذو الولاء
فجملة الذكور هؤلاء)

أقول الوارثون المجمع على ارثهم من الذكور عشرة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد أبو الاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا أولاب أولام فان القرآن العظيم نزل بتوريثهم مطلقا وان اختلف القدر الموروث باختلاف جهاتهم وابن الاخ المدلى الى الميت بالاب مع الام او بالاب وحده والعم من الاب وابن العم من الاب سواء كان من الاب مع الام او من الاب وحده والزوج والمعتق والمراد بالمعتق من له الولاء من المعتق وعصبته المتعصبين بأنفسهم وهذه طريقة الاختصار فى عدهم واما طريقة البسط فيعدونهم خمسة عشر الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوج وذو الولاء قال (والوارثات من النساء سبع)*

(باب الوارثين)

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء تغليبا للمذكر على المؤنث لان هذا الباب معقود للوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله اى الوارثون بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كما سيأتى فى كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذكر البالغ من بنى آدم (قوله معروفة مشتهره) فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم بالمركبات والكليات والمعرفة بالبسائط والجزئيات والمراد بقوله مشتهرة أى مشهورة يعلمها كل أحد من الفرضيين (قوله الابن) أصله بنو بفتح فائه وعينه ولامه واو فسكن أوله وجئ بهمزة الوصل لتكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجمعه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله مهما نزلا) أى فى أى درجة كان نزوله ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض الذكور والالف فى نزلا للاطلاق لا للتثنية (قوله والاب والجد له) أى للميت المدلى بمحض الذكور وانما قدم ذكر الابن على الاب لقوته ولان الابن فرع الميت والاب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الاصل بفرعه لانه جزء منه ولهذا حجب الابن الاب من التعصيب ورده الى الفرض (قوله وان علا) عبر فى جانبه بالعلو وفى جانب الابن بالنزول لشرف الاصل على الفرع (قوله فاسمع مقالا) أى قولا صادقا ليس فيه كذب لانه مجمع عليه (قوله ذو الولاء) أى صاحب الولاء فيدخل فى ذلك عصبته المتعصبون بأنفسهم فالمعتق ليس قيدا (قوله فجملة الذكور هؤلاء) أى المذكورين فى كلامه وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى النسب وهما الاب وأبوه وأربعة من الحواشى الاخ وابنه والعم وابنه واثنان أجنبيان وهما الزوج والمعتق وقال بعضهم فائدة جملة الذكور الوارثين هنا ما عدا الزوج والمعتق أربعة أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والاصول اثنان الاب والجد والحاشية القريبة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنوهم وهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالاصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة وهم أولاد الجد أصول وفروع أيضا فالاصول العم الشقيق والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للاب *(تنبيه)* اذا اجتمع كل الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون مسئلتهم من اثنى عشر للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللابن الباقى وهو سبعة (قوله والوارثات الخ) لما أنهى الكلام على الوارثين من الرجال شرع بذكر الوارثات من النساء المجمع على ارثهن وهن سبع بطريق الاختصار اثنتان من أعلى النسب وهما الام والجدة واثنتان من أسفل النسب وهما البنت وبنت الابن وواحدة من الحاشية وهى الاخت مطلقا سواء كانت شقيقة أولاب أولام واثنتان أجنبيتان وهما الزوجة والمعتقة

لم يعط أنثى غيرهن الشرع * بنت وبنت ابن وام مشفقه * وزوجة وجدة ومعتقه والاخت من أى الجهات كانت

فهذه عدتهن بانت)
اقول الوارثات المجمع على توريثهن من الاناث سبع لم يرد من الكتاب ولا من السنة توريث غيرهن وهى البنت وبنت الابن وان نزل ابوها والام والزوجة والجدة على تفصيل فيها والمعتقة والاخت من أى الجهات سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام ووصفه الام بقوله مشفقه لا يخفى ما فيه من المناسبة وتوطئة لقوله ومعتقه لاجل القافية وقوله عدتهن بانت أى ظهرت وهذه طريقة الاختصار وعدتهن بطريق البسط عشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة

﴿باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى﴾

أقول الفروض جمع فرض وهو فى اللغة القطع والتقدير والبيان وفى الاصطلاح جزء مقدر من التركة قال (واعلم بان الارث نوعان هما فرض وتعصيب على ما قسما

والمعتقة وقوله لم يعط مبنى للفاعل والشرع فاعله (قوله مشفقه) وهى وصف للام وهو من أشفق اذا خاف قال تعالى انا كنا قبل فى أهلنا مشفقين أى خائفين من عذاب الله تعالى والحكمة فى أن الام أشفق على الولد من أبيه لان ماء الام يخرج من ترائبها قريبا من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب (قوله وزوجة) باثبات التاء وهو أولى فى الفرائض للتمييز وان كان الافصح الاشهر تركها كما فى قوله تعالى وأصلحنا له زوجه ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قوله والجدة على تفصيل فيها) والحاصل أن الجدة اذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهى من قبل الام فترث باتفاق وان كان بينها وبين الميت ذكر فان كان هو الاب فهى جدة من قبل الاب فترث كذلك بلا خلاف فان كان هو الجد ففيها خلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة ومذهبنا ومذهب الحنفية أنها ترث وكذا كل جدة أدلت بجد وارث *(فائدة)* اذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة وتكون مسئلتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللام السدس أربعة والباقى واحد للاخت الشقيقة تعصيبا فلو اجتمع كل الذكور والاناث ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين فان كان الميت هى الزوجة فمسئلتها من اثنى عشر وتصح من ستة وثلاثين وان كان الميت هو الزوج فمسئلته من أربعة وعشرين وتصح من اثنين وسبعين ولا يخفى عليك التفصيل فلا نطيل بذكره

(باب الفروض المقدرة)

اعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير وحينئذ يكون فى الكلام ركاكة فكأنه قال باب المقدرة المقدرة بالتكرار وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة وهى اما مقدرة أولا وانما سميت تلك الفروض مقدرة لانها سهام لا تزيد ولا تنقص الا بسبب العول أو الرد (قوله وفى الاصطلاح جزء مقدر من التركة) أى لوارث خاص ولا حاجة لقول بعضهم الذى لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول لانه ليس من تتمة التعريف بل الاولى اسقاطه لايهامه خلاف المراد *(فائدة)* الفروض التى ذكرت فى القرآن العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبين مقدر محدود وهى الستة المعلومة التى ذكرها المؤلف والثانى غير محدود وغير مقدر وهى بيان ارث الاولاد الذكور مع الاناث كما فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الاخوة والاخوات والثالث محدود مبين ولكن لم يسم مقداره وهو ارث الاب مع الام كما فى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فبين ما للام ولم ينص على ما يأخذه الاب الا أنه مفهوم من قوله فلامه الثلث فعلم أن الباقى للاب (قوله واعلم) أى أيها الناظر فى هذا الكتاب وهى كلمة يؤتى بها لشدة الاعتناء بما بعدها (قوله فرض وتعصيب) وقدم الفرض

فالفرض فى نص الكتاب سته * لا فرض فى الارث سواها البته

نصف وربع ثم نصف الربع
والثلث والسدس بنص
الشرع
والثلثان وهما لتمام
فاحفظ فكل حافظ امام)
أقول الارث المجمع عليه
نوعان ارث بالفرض وارث
بالتعصيب لاثالث لهما
فالفرض فى نص الكتاب
العزيز ستة لاسابع لها
فى القرآن العظيم والبت
القطع والفروض الستة
هى النصف والربع والثمن
والثلثان والثلث والسدس
وكلها بنص الشرع أى
القرآن نعم لنا فرض سابع
ثبت بالاجتهاد وهو ثلث
الباقى للجد فى بعض أحواله
مع الاخوة ولما فرغ من
بيان الفروض شرع فى بيان
مستحقيها فقال

(باب من له النصف)

(فالنصف فرض خمسة افراد
الزوج والانثى من الاولاد
وبنت الابن عند فقد البنت
والاخت فى مذهب كل مفتى
وبعدها الاخت التى من الاب
عند انفرادهن عن معصب)
أقول هذا شروع فى ذكر من
يستحق الفروض فالنصف
فرض خمسة منفردين

على التعصيب لكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه لا يسقط وان استغرقت أصحاب الفروض التركة بخلاف العاصب فانه يسقط حينئذ وبعضهم جعل الارث بالتعصيب أقوى بدليل حيازة المال اذا انفرد وبكونه ذكرا بخلاف أصحاب الفروض فان غالبهم اناث ورجح بعضهم هذا القول (قوله نصف الخ) هذه طريقة التدلى وللفرضيين فى ذلك عبارات منها طريقة الترقى وهى أن يقال الثمن وضعفه وضعف ضعفه والسدس وضعفه وضعف ضعفه ومنها طريقة التدلى وهى الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما بأن يقال الربع والثلث وضعف كل ونصف كل فتصعد درجة وتهبط أخرى (قوله لاسابع لها فى القرآن الخ) وأما السابع الذى هو ثلث الباقى فخرج بقولنا بنص القرآن وان كان فى الحقيقة فى بعض صوره راجعا اليها (قوله هى النصف) وفيه أربع لغات تثليث نونه والرابعة نصيف وبدأ به لكونه أكبر كسر مفرد قال السبكى رحمه الله تعالى وكنت أود أن لو بدؤا بالثلثين كما بدأ الله بهما حتى رأيت أبا النجا بدأ بهما فأعجبنى ذلك وذكر فى القرآن فى ثلاثة مواضع وهى قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ماترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ماترك (قوله والربع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء وتسكينها والثالثة ربيع وذكر فى القرآن فى موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركتم (قوله والثمن) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها والثالثة ثمين وذكر فى القرآن فى موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن (قوله والثلثان) وهو الثانى فى عبارة التدلى وهو الذى بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام وسكونها ومثل ذلك فى الثلث والسدس وذكر فى القرآن فى موضعين وهما قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث ذكر فى القرآن فى موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث فهم شركاء فى الثلث (قوله والسدس) وذكر فى القرآن فى ثلاثة مواضع وهى قوله تعالى لكل واحد منهما السدس فان كان له اخوة فلامه السدس وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس ولم يتعرض الشارح لقول الناظم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول الحفظ ملكة يقتدر بها على تأدية المحفوظ فكأنه قال اعلم أيها الطالب ماذكرته لك من الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أى مقدم على غيره ممن لم يكن مثله بأن كان أدون حفظا أو لم يحفظ شيأ والاولى للطالب الجد والاجتهاد وملازمة الاشتغال وادامة التذكر لما علمه من الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم مامنعهم عن الوصول الا تضييع الاصول وينبغى تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيدوا العلم بالكتابة وقال بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيودك بالحبال الواثقه

فن

وهم الزوج عند انفراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكرا أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو من زنا وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ترث كل واحدة من هذه الاربعة النصف عند انفرادها عمن يعصبها من الذكور فقوله أفرادا راجع الى الخمسة والزوج لا يكون الا واحدا وأما الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عمن يساويها من الاناث فلو تعددت فرض للمتعددات الثلثان كما سيأتي ويشترط أيضا انفرادهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك وأجمعوا على ان ولد الابن ذكرا كان أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب الذكر كالذكر والانثى كالانثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال

(باب أصحاب الربع) (والربع فرض الزوج ان كان معه * من ولد (١٩) الزوجة من قد منعه * وهو لكل زوجة أو أكثرا مع عدم الاولاد فيما قدرا وذكر أولاد البنين يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد) أقول والربع فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات ان كن متعددات مع عدم ولد الزوج أو ولد ابنه سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وقول الناظم والربع الى آخر الابيات أى وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من يمنعه من النصف الى الربع وهو الولد ذكرا كان أو أنثى اذا لم يقم به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله وذكر أولاد البنين يعتمد الخ معناه حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا أيضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والتعصيب اجماعا كما قدمناه وهل الولد المذكور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة أو مجازا خلاف *(باب من له الثمن)* (والثمن للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات * أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم) أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد وولد الابن ذكرا كان أو أنثى اجماعا لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن ويكفي في حجبها أو حجبهن من الربع الى الثمن وجود واحد من البنين أو من البنات أو من بني الابن أو من بنات الابن كما في الزوج وليس الجمع شرطا اجماعا للآية والمصنف جمع البنين والبنات وأولاد البنين لاجل النظم ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطا وقوله فافهم تكملة البيت

فمن الحماقة أن تصيد غزالة * وتتركها بين الكلاب تطالقه

(قوله وهم الزوج عند انفراده الخ) أى عند عدم الفرع الوارث وخرج بالوارث غيره كابن رقيق أو قاتل أو نحو ذلك (قوله وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل أن البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عدميين وهما عدم المساوي والمعصب وان بنت الابن لا تستحقه الا بثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت وأن الاخت الشقيقة لا تستحقه الا بأربعة شروط عدم المعصب والمساوي والاصل كالاب والفرع الوارث والاخت للاب لا تستحقه الا بخمسة شروط الاربعة المذكورة في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة (قوله والربع الخ) أى يكون للزوج بشرط وجودي وهو وجود الفرع الوارث ولو من زنا لحوقه بها والزوجة تستحقه بشرط عدمي وهو عدم الفرع الوارث (قوله لانه كالولد الخ) أى غالبا لان ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلا بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان وبنتا صلب وابن ابن وكذا اذا كان فيها زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضا لانه أى ابن الصلب يحجب بنت الابن وابن الابن لا يحجبها بل يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الصلب وابن الابن لا يعصبها فافترقا وأشار بقوله وحجبا الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله مجازا لا حقيقة (قوله والثمن للزوجة والزوجات) أى الاربع فأقل الا في حق نحو مجوسي فيمكن أن يكون أكثر من أربع

(باب من له الثلثان)

(والثلثان للبنات جمعا
مازاد عن واحدة فسمعا
وهو كذا لبنات الابن
فافهم مقالى فهم صافى الذهن
وهو للاختين فمايزيد
قضى به الاحرار والعبيد
هذا اذا كن لام وأب
أولاب فاعمل بهذا تصب)

أقول والثلثان فرض أربعة من أصناف الورثة فرض الجمع من البنات والمراد بالجمع هنا مازاد عن واحدة فيشمل البنتين فأكثر وفرض بنات الابن ثنتين فأكثر وفرض الاختين الشقيقتين فأكثر وفرض الاختين للاب فأكثر اجماعا لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وفيه خلاف شاذ والاجماع على ان هذه الآية نزلت فى اولاد الابوين وأولاد الاب دون أولاد الام

ويقسم الفرض عليهن على عدد رؤسهن من غير تمييز بعضهن عن بعض الافى صورة نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقا بائنا ثم تزوج مكانها أخرى ثم مات وجهلت المطلقة من الاربع وعلمت التى تزوجها جديدة فللجديدة ربع فرضهن والباقى يقسم على الزوجات الاربع *(فائدة)* مما يذكر فى المعاياة أن لنا زوجة تأخذ الثمن والباقى يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه ان أخاها ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجة أبيه فيأتى منها بولد * ثم يموت ابن الرجل فى حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيها الذى هو ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقى ولا شئ لاخيه لانه محجوب بابن ابنه ومما يذكر أيضا أن رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت الصداق والارث وواحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا وواحدة اخذت الصداق دون الارث وواحدة أخذت الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية رقيقة تزوجها بالشروط قبل الحرائر من سيدها بغير مهر والثالثة كتابية فلها الصداق دون الارث والرابعة هى التى زوجها له سيده قبل عتقه وهى حرة فلها الارث دون الصداق (قوله والثلثان للبنات الخ) هما أول القسم الثانى من عبارة التدلى وهو الذى بدأ الله به فى قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك فهذا هو الدليل من القرآن وظاهر الآية يقتضى عدم الثلثين للبنتين وصدنا عن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لبنتى سعد ابن الربيع رضى الله عنه من تركة أبيهما بذلك فقد روى الترمذى وأبو داود رضى الله عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضى الله عنه جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها بنتان فقالت يارسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع عمهما لهما مالا الا أخذه فماترى ولا ينكحان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقضى الله فى ذلك فنزل قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقى وفى رواية أعط بنتى سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن ومابقى فهو لك قال الترمذى صحيح الاسناد فهذا سبب نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم فى الاسلام ولما بينت السنة ذلك قيل كلمة فوق مقحمة كما فى قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقيل ان كلمة فوق على التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فمافوقهما وقيل غير ذلك (قوله وهو كذا لبنات الابن) أى المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصح حينئذ الافراد (قوله فهم صافى الذهن) أى خالص الذهن من كدورات الشكوك والاوهام والذهن الفطنة والمراد هنا العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وهو بالذال المعجمة ومن قال بالمهملة فكلامه مهمل والمراد بخلوصها اسلامتها من الكدورات الدنيوية القاطعة عن الامور

الدينية

الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والفيوض الرحمانية وفى هذا اشارة من الناظم الى أن الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن كل الخلائق بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شئ من ذلك (قوله قضى به الاحرار الخ) الاحرار جمع حر وهو خلاف الرقيق وقوله به أى بما ذكر من استحقاق الاختين فاكثر الثلثين والعبيد جمع عبد وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضى أى أفتى لان الرقيق لا يكون قاضيا (قوله فان كن نساء فوق اثنتين) الآية ظاهرها أن البنتين لا يستحقان الثلثين لمفهوم فوق وروى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال للبنتين النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذى صح عنه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وحينئذ فدليل الاجماع فيما زاد على البنتين الآية المذكورة وفى البنتين القياس على الاختين وهو قياس أولوى وهذا يجاب به عن شبهة ابن عباس ان صحت عنه (قوله والاجماع على أن هذه الآية نزلت الخ) قال الرملى نزلت فى قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال المحلى فى الشرح على المنهاج من أنها نزلت لما مات جابر قال الرملى هو غلط لان جابرا عاش بعد النبى صلى الله عليه وسلم كثيرا وحينئذ دلت الآية على ان المراد الاختان فصاعدا تأمل ويشترط فى ارث هذه الاصناف الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهن فالاول وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعصب والثانى وهن بنات الابن له شرطان عدم المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة شروط عدم المعصب من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن الاخوات للاب له أربع شروط عدم المعصب من أخ او جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرا كان أو انثى منفردا أو متعددا (قوله والثلث فرض الام) أى بشرطين عدميين عدم الفرع الوارث وعدم العدد من الاخوة والاخوات ذكرين أو أنثيين أو مختلفين اشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين وارثين أو محجوبين بحجب شخص كلا أو بعضا وخرج بقولنا بحجب شخص حجب الوصف فالمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة لا يحجب غيره لان وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو ما لو مات عن أم وأخ شقيق واخ لاب فان الاخ الشقيق يحجب الاخ للاب ومع ذلك يحجب الام من الثلث وكذلك لو مات عن أم وجد وعن اخوة لام فان الاخوة للام محجوبون بالجد ومع ذلك يحجبون الام من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الاخوة الذين يحجبون الام من الثلث الى السدس فى خمسة وأربعين صورة وسموها المنبرية لان وضعها كالمنبر ولولا خوف الاطالة لذكرتها وبالله التوفيق (قوله وان يكن) أى يوجد زوج وام وأب الخ قال فى شرح الترتيب وما تأخذه الام فيهما بالفرض خلافا لما أورده السيد لانى رحمه الله فى شرح المختصر من القول بأن ما تأخذه فى هاتين المسئلتين

وقد قضى النبى صلى الله عليه وسلم لبنتى سعد بالثلثين من تركة أبيهما كما صححه الترمذى والحاكم وغيرهما

(باب من له الثلث)

(والثلث فرض الام حيث لا ولد
ولا من الاخوة جمع ذو عدد
كاثنين أو ثنتين أو ثلاث
حكم الذكور فيه كالاناث
ولا ابن ابن معها أو بنته
ففرضها الثلث كما بينته
وان يكن زوج وأم وأب
فثلث الباقى لها مرتب

وهكذا مع زوجة فصاعدا

فلا تكن عن العلوم قاعدا

وهو للاثنين أو ثنتين

من ولد الام بغير مين

وهكذا ان كثروا أو زادوا

فمالهم فيما سواه زاد

وتستوي الاناث والذكور

فيه كما قد أوضح المسطور)

أقول والثلث فرض اثنين من أصناف الورثة أحدهما الام حيث لا ولد للميت ذكرا أو أنثى ولا ولد ابن وهو المراد بقوله ولا ابن ابن معها أو بنته أي بنت ابن وحيث لا من اخوة الميت جمع ذو عدد أي اثنان فأكثر يستوي فيه الذكور والاناث فيشمل الاخوين فصاعدا أو الاختين فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد بالاخوة في الآية اثنان فأكثر ذكران أو أنثيان أو مختلفان * ثم استطرد فذكر أنه يفرض للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجية في صورتين تلقبان بالغراوين و بالعمريتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بذلك احداهما أن يكون للميت زوج وأم وأب فللزوج النصف وللام ثلث الباقي بعده وللاب الفاضل والثانية أن يكون للميت زوجة فأكثر وأم وأب

بالتعصيب بالاب انتهى والقول بأن لها ثلث الباقي فيهما هو الذي قضى به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الائمة الاربعة وجمهور العلماء ووجهه ان كل ذكر وأنثى يأخذ المال اثلاثا يجب ان يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالاخ والاخت لغير ام وبأن الاصل انه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للانثى (قوله فلا تكن عن العلوم قاعدا) أي تاركا لها كسلا أو تكبرا عن تعلم العلم ممن دونك سنا أو اقل منك منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور القاطعة عن الخير الموقعة في المهالك أعاذنا الله من ذلك بل جد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمر له عن ساعد الجد والاجتهاد وقم له على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كسلان يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبعمائة عابد مجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفلان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له بكل شعرة في جسده ثواب نبي وكانما اعتق بكل قدم رقبة وبنى الله له بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال الخير راقد ولا يحصل العلوم قاعد ومن يئس من رحمة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات لمن يشاء ما لا يهبه لغيره في طول الزمان فنسأل الله تعالى ان يمن علينا بزيادة احسانه وتفضلاته وبعفوه وغفرانه انه رؤف رحيم جواد كريم (قوله بغير مين) أي كذب (قوله ان كثروا أو زادوا الخ) أي على الاثنين وأو بمعنى الواو وجمع بين الكثرة والزيادة للتأكيد والزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا انهم لا يستحقون زيادة على الثلث قال الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فلنقص أحد اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلوقوع الحرف الزائد آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا التقرير كلامه ونظر فيه بعض الشراح فقال الجناس الناقص هو ان تختلف الكلمتان في عدة حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف احدى الكلمتين فلذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف ان يكون من بقية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير الفاعلين فهي كلمة مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر انه جناس تام كقول الشاعر

أطال ليلك حتى ماله سحر * أم نوم عينك اهل الحي قد سحروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جانس جناسة والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فللزوج النصف الخ) فأصلها ستة للزوج ثلاثة وللام ثلث الباقي سهم واحد

فللزوجة الربع وللام ثلث الباقى بعده وللاب الفاضل وثلث الباقى فى الحقيقة سدس فى الصورة الاولى وربع فى الثانية فهو من الفروض الستة وراجع اليها وانما قيل فيه ثلث الباقى موافقة للفظ القرآن تأدبا والثانى ممن فرضه الثلث العدد من أولاد الام ذكرين فأكثر أو اثنين فأكثر أو مختلفين فأكثر ويقسم على عددرؤسهم يستوى فيه ذكورهم واناثهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث أى أكثر من أخ لام وأكثر من اخت لام فهم شركاء فى الثلث وظاهر التشريك التسوية فى القسمة واليه اشار بقوله كما قد أوضح المسطور *(باب السدس)* (٢٣) (والسدس فرض سبعة من العدد

أب وام ثم بنت ابن وجد
والاخت بنت الاب ثم الجده
وولد الام تمام العده)

أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الاب والجد والام والجدة وبنت الابن والاخت من الاب والسابع ولد الام ذكرا كان أو انثى ذكرهم الناظم هنا اجمالا ثم أردف ذلك بتفصيل كل واحد وشرطه فقال

(فالاب يستحقه مع الولد
وهكذا الام بتنزيل الصمد
وهكذا مع ولد الابن الذى
مازال يقفو اثره ويحتذى
وهو لها ايضا مع الاثنين
من اخوة الميت فقس هذين)

اقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القران وهو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأشار الى هذا بقوله بتنزيل الصمد والصمد اسم من أسمائه تعالى وولد الابن كالولد فى هذا اجماعا كما تقدم لانه مازال يقفوا اثره ويحتذى بالذال المعجمة أى مازال يتبع الابن ويقتدى به فى أحكامه والسدس للام أيضا مع اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات مطلقا اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقوله فقس هذين أى فقس على الاثنين من الاخوة فى كلامى مازاد على اثنين واولى قال * (والجد مثل الاب عند فقده * فى حوز ما يصيبه ومده

الا اذا كان هناك اخوه * لكونهم فى القرب وهو اسوه * أو ابوان معهما زوج ورث * فالام للثلث مع الجد ترث
وهكذا ليس شبيها بالاب * فى زوجة الميت وام وأب * وحكمه وحكمهم سياتى * مكمل البيان فى الحالات)* أقول والجد عند فقد الاب مثل الاب فى أخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن اجماعا لظاهر الآية لان الجد يسمى أبا

وللاب الباقى وهو سهمان (قوله فللزوجة الربع) فأصلها أربعة للزوجة سهم وللام ثلث الباقى سهم كذلك والباقى للاب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس فى هاتين المسئلتين وقال للام الثلث كاملا فيهما ووافقه ابن سيرين فى مسئلة الزوجة ووافق الجمهور فى مسئلة الزوج (قوله وظاهر التشريك التسوية الخ) وهذا مما خالف فيه أولاد الام غيرهم فانهم يخالفون غيرهم فى أشياء لا يفضل ذكرهم على أنثاهم لا اجتماعا ولا انفرادا ويرثون مع من أدلوا به وهى الام ويحجبونه نقصانا وذكرهم أدلى بأنثى ويرث ولا يعصب الذكر منهم الانثى ولواحدهم السدس (قوله وهكذا الام بتنزيل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذى ذكره الناظم فانه ترتيب عجيب لانه أتى أولا بالاب ثم بالام عقبه مؤخرا للجد عنهما لان الله تعالى جمع بين الابوين فى قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسمائه تعالى وهو السيد لانه يصمد اليه فى الحوائج أى يقصد وقيل هو الذى لا جوف له (قوله مازال يقفو) أى يتبع الابن فى أحكامه من ارث وحجب الذكر كالذكر والانثى كالانثى قياسا عليه (قوله اجماعا قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذ رضى الله عنه لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور أو الذكور مع الاناث وأما الاخوات الصرف فلا يردونها عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث الخلص لا يدخلن فى ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قوله الميت) هو فى كلامه باسكان الياء وهو من مات والموت مفارقة الروح الجسد والاصل ميوت فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ويستوى فيه المذكر والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان الا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحى قال تعالى انك ميت أى ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذا روح فذلك ميت * وما الميت الامن الى القبر يحمل
وقال غيره ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الاب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثلثة ومثله بفتح الميم

وقوله في حوز مايصيبه ومدّه ظاهره انه كالاب في جميع احكامه فيحوز جميع المال اذا انفرد ويأخذ ما ابقت الفروض ان لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولكنه يخالف الاب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاث مسائل * الاولى اذا كان مع الجد اخوة لابوين أو لاب فليس حكم الجد معهم حكم الاب لان الاب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو أقرب منهم والجد يقاسمهم لكونهم يساوونه في القرب لان الجد والاخوة يدلون الى الميت (٢٤) بالاب فلذلك يقاسمونه على تفصيل وسيأتي حكمه وحكمهم أي الجد والاخوة مكملا وافيا في الحالات كلها بعد ذكر الحجب * المسئلة الثانية احدى الغراوين وهي أبوان وزوج للام فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الاب مثليها فلو كان بدل الاب فيها جد كان للام معه ثلث جميع المال * المسئلة الثالثة ثانية الغراوين وهي أبوان وزوجة فأكثر للام فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جد كان للام معه ثلث الجميع أيضا فليس الجد شبيها بالاب في هذه المسائل الثلاث لانه لا يساوي الاب في ادلائه الى الميت بنفسه قال

(وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثالا يحتذى وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين ياأخي أدلى)

أقول الرابع ممن فرضه السدس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السدس تكملة الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لاقضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وقوله مثالا يحتذى بالذال المعجمة المفتوحة (بطريق مبني للمجهول أي اجعل هذا مثالا يقتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالية تكملة الثلثين

والثاء كما يقال شبهه وعنده مثلث العين والكسر أفصح وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليهما من حروف الجر سوى من (قوله في حوز مايصيبه ومده) أي ما يصيبه من السدس ومده أي ممدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مد الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيدا لما قبله ويصح أن يكون المراد بمده حجبه من قولهم رجل مديد القامة طويل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة * الاولى منها أن الاخوة لغير أم وبنيهم يحجبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب والثانية ان الاب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجد والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيبا بلا خلاف ولو كان الجد بدله فكذلك على الراجح وقيل انه يأخذ جميعه تعصيبا فخالف الجد الاب في جريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف ثمرة أم لا قلت له ثمرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد فمن قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصيبا فأصلها من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيبا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا فيما لو أوصى بثلث الباقي بعد أصحاب الفروض فعلى جعله كالاب تكون الوصية بثلث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالاب فالوصية بثلث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد الذكر حاجبها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للاب لا تأخذ السدس الا بشروط خمسة الاول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو والثالث أن يكون معها اخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الاب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله ياأخي الخ) أخي بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة تصغير أخ (قوله اجماعا لقول ابن مسعود الخ) جعل الاجماع هو الدليل مستند القول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي المعجمة أنه قال سئل أبو موسى الاشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللاخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل ائت ابن مسعود فانه سيوافقني فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت اذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتدين لاقضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللاخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فوائد الاولى توريث بنت الابن مع البنت الثانية توريث الاخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصبها والخامس ممن فرضه السدس
الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين فان للاخت أو الاخوات من الاب
السدس تكملة الثلثين
اجماعا قياسا على التي قبلها
فان كان فيها أختان فأكثر
لأبوين سقطت الاخت
أو الاخوات للأب الا اذا
كان معها أو معهن أخ لاب
يعصبها أو يعصبهن قال
(والسدس فرض جدة في النسب
واحدة كانت لأم وأب
وولد الام ينال السدسا
والشرط في افراده لا ينسى)
أقول السادس ممن يستحق
السدس الجدة مطلقا سواء
كان للميت ولد أو لم يكن
وسواء كان له اخوة أو لم
يكن له وسواء كانت من
قبل الام أو من قبل الاب
فأما أم الام وأم الأب
وأمهاتهما فترث كل واحدة
منهن السدس اذا انفردت
ويشتركان في السدس اذا
اجتمعتا اجماعا وأما أمهات
الاجداد وأمهاتهن فيرثن
عندنا وعند الحنفية والجمهور
لادلائهن بوارث قياسا على
أم الأب خلافا لمالك رحمه
ومن أدلت بغير وارث لاترث
شيأ كأم أبي الام وسيأتي
في كلامه والسابع ممن
يستحق السدس ولد الام
ذكرا كان أو أنثى بشرط أن
يكون منفردا اجماعا لقوله
تعالى وله أخ أو أخت فلكل (٤ رح) واحد منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كلهن وارثات

بطريق الاولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالاولى أن يكونا للبنتين
فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لاتسألوني عن شئ مادام هذا الحبر
فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكملة الثلثين لانه اذا كان هناك
بنتان فأكثر فقد استغرقوا الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن
مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حينئذ محترز التقييد (قوله
والسدس فرض جدة الخ) أي أن الجدة مطلقا ترث السدس سواء كانت من قبل الام أو
من قبل الأب لما روى أن الجدة أم الام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسألته
عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شئ وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيأ فارجعي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعطاها السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال
مثل قول المغيرة فأنفذها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الأب الى عمر بن
الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شئ وأما القضاء الذي قضي به
أبو بكر فهو لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيأ ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما
فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جدتين وقال أي
الامام مالك لا أعلم أحدا ورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكأنه لم يصح
عنده توريث زيد وعلي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الاب أو لم يبلغه
وبهذا الدليل أخذ الحنابلة فورثوا ثلاثا وبالجمع مع القياس أي قياس كل جدة تدلي
بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقيل ان أم الأب حاجت عمر بن الخطاب فقالت له
ياأمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانها لو ماتت لم يرثها ابن بنتها ولو مت أنا ورثني ابن ابني
(قوله وولد الام ينال السدسا الخ) ينال بفتح المثناة التحتية مبني للفاعل من نال خيرا
أي أصاب وقوله لا ينسى مبني للمجهول وهي جملة خبرية أريد بها الامر والمعنى لا تنس
افراده ويجوز قراءته بالمثناة فوق مبنيا للفاعل المخاطب أي لا تنسى أنت أيها الناظر
في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت

وولد الام له اذا انفرد * سدس جميع المال نصا قد ورد

وهو بمعناه بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله
وان تساوى نسب الجدات الخ) لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم
في شئ من أحوال الجدات استطرادا فقال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط
ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر
الجدات هنا استطراد ومحل ذكرهن باب الجد أو الحجب (قوله وكن كلهن وارثات)

فالسدس بينهن بالسويه في القسمة العادلة الشرعيه) أقول اذا خلف الميت جدتين أو جدات وتساوي نسبهن في الدرجة وكن كلهن وارثات أي مدليات بوارث كأم أم وام ام اب وام أبي اب قسم السدس بينهن على عدد رؤسهن بالسوية لما روى الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس واجمعوا عليه وقيس الاكثر منهما عليهما وروى الامام احمد انه صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ورواه ابوداود في مراسيله والى الحديث اشار بقوله العادلة الشرعيه في كثير من النسخ وفي بعضها المرضية ولو كانت احدى الجدتين أو الجدات تدلى بجهتين وغيرها يدلي بجهة واحدة قسم السدس بينهما او بينهن بالسوية ايضا على الاصح وهو داخل في عبارته وقيل يقسم على عدد الجهات قال

(وان تكن قربى لام حجبت أم أب بعدى وسدسا سلبت وان تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوصان

وفي بعض النسخ وهن كلهن وارثات فعلى الاولى كلهن بالرفع تأكيد لاسم كن ووارثات خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأكيد للضمير الواقع مبتدا ووارثات خبر للضمير فهو مرفوع وكسر لضرورة النظم أو أن الخبر محذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل وقد احترز الناظم بوارثات عن الساقطة والمحجوبة اما الساقطة فهي التي تدلي بذكور الى اناث كأم أبي الام لان الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثاني من أدلت بمحض اناث خلص كأم الام وأمهاتها والثالث من أدلت بمحض الذكور كأم الاب وأم أبي الاب وهكذا والرابع من أدلت باناث الى ذكور كأم أم أب وكأم أم أبي الاب وهكذا فكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم الاب مع وجوده ومثال ذلك ما اذا مات شخص وخلف جدته أم أمه وجدته أم أبيه مع أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدس لام أمه وحدها والباقي للاب وليس لام الاب فيه شئ وهذا هو الارجح عندنا وقيل ان لام الام نصف السدس وللاب النصف الآخر لانه يحجب أمه ففائدة الحجب تعود اليه واما مذهب الامام أحمد فالسدس بينهما لان الاب لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده ورافيها ومذهب الامام مالك وأبي حنيفة كمذهبنا أي على القول الارجح عندنا (قوله على شرط الشيخين) أي البخاري ومسلم وشرط الاول المعاصرة واللقي يعني لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني المعاصرة فقط بأن لا يروى الا عمن كان في عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع (قوله ولو كانت احدى الجدتين أو الجدات الخ) أشار الى أن الجمع في كلام الناظم ليس قيدا بل المراد به الاثنان فأكثر واما التصوير فصورته ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة كأم أم وكأم الاب مثلا واما صورة ما اذا أدلت احداهما أو احداهن بجهتين والاخرى بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدى وايضاحها أن يقال لفاطمة مثلا بنتان زينب وخديجة مثلا فتزوجت زينب بابن دعد وأتت منه بنت وتزوجت خديجة بابن هند وأتت منه بابن ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فأتى منها بولد ففاطمة نسبتها لهذا الولد أم أم أم لانها أم زينب التي هي أم أمه وتنسب اليه أيضا بأنها أم أم أب لانها أم خديجة التي هي أم أبيه فحينئذ فاطمة تدلي اليه بجهتين واما هند فانها تنسب اليه بأنها أم أبي أب لانها أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فحينئذ هند تدلي بجهة واحدة واما دعد فانها تنسب اليه بأنها أم أبي أم لانها أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذا مات هذا الولد عن هذه الجدات فالسدس بين زينب وخديجة وهما متساويان في الادلاء اليه لان كل واحدة تدلي اليه بجهة واحدة لان زينب أم أمه وخديجة أم أبيه ولا شئ لباقي الجدات لان القربى تحجب البعدى فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقد ماتت قبله زينب وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الارجح وان كانت فاطمة

لاتسقط البعدى على الصحيح * واتفق الجل على التصحيح) أقول اذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات فى الدرجة والجهة بأن كان بعضهن أقرب الى الميت من بعض كما اذا كانت جدة قربى لام وجدة بعدى لاب كأم الام وأم أم الاب أو أم الجد فالقربى للام تحجب البعدى للاب عندنا قطعا وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله تحجب أم أب بعدى وسدسا سلبت بفتح السين المهملة يعنى أخذت وان تكن المسئلة بالعكس بأن كانت القربى من جهة الاب والبعدى من جهة الام كأم الاب وأم أم الام ففيها قولان منصوصان للشافعى وقيل وجهان أصحهما لاتسقط البعدى من جهة الام بالقربى من جهة الاب بل يشتركان فى السدس لان اصالتها تجبر بعدها لان التى من قبل الام (٢٧) هى الاصل وبه قطع المالكية والقول الثانى تسقط البعدى من جهة الام وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله واتفق الجل على التصحيح هو بالجيم أى المعظم من أصحاب الشافعى اتفقوا على تصحيح القول الاول قال رحمه الله (وكل من أدلت بغير وارث فمالها حظ من الموارث وتسقط البعدى بذات القرب فى المذهب الاولى فقل لى حسبى) اقول كل جدة أدلت الى الميت بغير وارث فهى ساقطة لاحظ لها فى الميراث كأم أب الام لادلائها بغير وارث وهو أب الام فهى أولى منه بعدم الارث واذا كانت القربى والبعدى الوارثتان كلتاهما من جهة الام كأم الام وأم أم الام أو كلتاهما من جهة الاب كأم الاب وأم أمه وكأم الاب وأم الجد فتسقط البعدى بالقربى بلا خلاف عندنا فى الصورتين وان كانتا من جهة الاب والقربى من جهة أب الاب والبعدى من جهة أم الاب كأم أب الاب وأم أم الاب فمن أصحابنا من أجرى فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بأن القربى تحجب البعدى وهو المذهب الاصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالبا فى الكل وليس كذلك فيحمل على الصورة الاخيرة فهى أم الاب وأم الجد قال (وقد تناهت قسمة الفروض * من غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهى بيان الفروض وبيان مستحقيها واضحا من غير اشكال ولا غموض أى لا لبس فيه ولا خفاء قال

تدلى اليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الاصح يقول لفاطمة التى تدلى اليه بجهتين ثلثا السدس ولهند التى تدلى اليه بجهة واحدة ثلث السدس وأما دعد فلا شئ لها لانها أم أبى أم وأبو الام لا يرث فكذلك من أدلى به فتأمل (قوله لاتسقط البعدى على الصحيح الخ) هو بفتح التاء المثناة فوق وسكون السين المهملة وضم القاف والطاء وكون البعدى لاتسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافا لابى حنيفة وأحمد لقربها جريا على القاعدة ودليل مذهب الامامين الاولين ان الاب لايحجب أم الام فالام المدلية به أولى أن لاتحجبها قال فى شرح الترتيب يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لايحجب غيره حرمانا على قول الحنفية ما اذا ترك أبا وأم أب وام ام أم فان أم الاب محجوبة بالاب ومع ذلك تسقط أم أم الام عندهم لقربها والله أعلم (قوله ففيهما قولان وقيل وجهان) والفرق بين القول والوجه أن القول ما نص عليه الشافعى والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعده وضوابطه (قوله فقل لى حسبى) أى قل أيها الناظر فى هذا الكتاب يكفينى ما ذكرته من المسائل فى أصحاب الفروض أو فى الجدات فما ذكرته فيه كفاية للمبتدى ولايقصر عن افادة المنتهى (قوله كأم أبى الام الخ) ومثلها أم أبى أم الاب فى عدم الارث لان شرط ارث الجدة ان تكون مدلية الى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لان أبا الام غير وارث فمن باب أولى من يدلى به (قوله فمن أصحابنا من أجرى الخ) أى أجرى الخلاف المتقدم فى قوله وان تكن بالعكس فالقولان أى فلا تحجب القربى البعدى بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقينى ترجيحه والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستندا فى ذلك لما قطع به الاكثرون حتى فى المحرر والمنهاج ان قربى كل جهة تحجب بعداها (قوله وقد تناهت قسمة) أى انتهت لابمعنى ارتفعت لان تناهت فى الاصل بمعنى ارتفعت وعلت مبالغة وهذا ليس مرادا هنا بل المراد انتهت أى تم الكلام عليها (قوله أى لالبس فيه ولا خفاء) هو من

اللف والنشر المرتب فان الاشكال هو الالتباس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سيأتى فى الشرح أنه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لأبيه سموا بها لانهم عصبوا به أى أحاطوا به وكل شئ استدار حول شئ فقد عصب به ومنه العصائب وهى العمائم وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والشد يقال عصبت الشئ عصبا أى شددته والرأس بالعمامة شددته ومنه العمائم يشد بها الرأس من جوانبه الاربع فالآباء جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحا فأصح ماعرّف به بالحد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذى ولاء وذكر نسيب ليس بينه وبين الميت أنثى فدخل فى قوله كل ذى ولاء الذكر والانثى التى باشرت العتق ودخل فى قوله وذكر الزوج وخرج بقوله نسيب وخرج بقوله ليس بينه وبين الميت أنثى ولد الام والعاصب بغيره كل أنثى عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أنثى تصير عصبة باجتماعها مع أخرى ومع أصحيته اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فان التعاريف موضوعة لبيان الماهية من غير تعرض لافرادها والتعريف بالكلية مناف ذلك ويجاب عن ذلك بأنهم قصدوا جعله ضابطا محيطا بالافراد فادخلوا كل المفيدة للاحاطة والشمول (قوله وحق أن نشرع الخ) هو بفتح أوله أى وجب وأما بالضم فمعناه الشروع فى الشئ والاخذ فيه وقيل ان معناه طلب مالابد منه لانه وعد به فيما سبق بقوله *فرض وتعصيب على ما قسما* وقوله فى التعصيب أى فى احكامه والارث به (قوله بكل قول موجز) أى مختصر لان الايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه بأكثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع فى الخلل بترك شئ من المعانى لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فربما يتوهم وجوده فى نظمه دفعه بقوله مصيب أى ليس بخطا وهو اسم مفعول أى مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والحاصل انه على ثلاثة أقسام كما نبه عليه المصنف عاصب بنفسه وعدده بقوله كالاب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتى والابن والاخ مع الاناث الخ وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتى أيضا بقوله والاخوات ان تكن بنات الخ (قوله من القرابات) جمع قرابة والمراد بها الاقارب لان القرابة صفة للاشخاص وليست مرادة هنا وانما المراد هنا الاشخاص فتأمل (قوله فهو أخو العصوبة) أى صاحبها والضمير فى قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله المفضله) أى على غيرها من بقية العصبات أو المفضلة على الفرض وقد اختلف فى الارث بالفرض والتعصيب أيهما أفضل وأقوى على قولين جوّز الشيخ ابن الهائم بأنه بالفرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجوّز الرشيدى فى شرح الجعبرية عكسه لانه به يستحق كل المال ولان ذا الفرض انما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب الذكور

فالاصل

(باب التعصيب)

(وحق ان نشرع فى التعصيب بكل قول موجز مصيب فكل من أحرز كل المال من القرابات أو الموالى أو كان ما يفضل بعد الفرض له فهو اخو العصوبة المفضله)

اقول لما فرغ من ذكر أصحاب الفروض وأحكامهم شرع فى ذكر العصبات وأحكامهم وأخرهم عن أصحاب الفروض لان العاصب مؤخر فى الاعتبار عن أصحاب الفروض لقوله عليه الصلاة والسلام ألحقوا الفرائض بأهلها

قوله وهو اسم مفعول الظاهر وهو بمعنى اسم المفعول لان لفظه اسم فاعل اه

فما بقى فلاولى رجل ذكر والتعصيب مصدر عصب يعصب تعصيبا فهو عاصب واذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات أو الموالى اذا انفرد أو حاز الفاضل بعد الفروض وهذا تعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك بالعد (٢٩) فقال (كالاب والجد وجد الجد *

والابن عند قربه والبعد
والاخ وابن الاخ والاعمام
والسيد المعتق ذى الانعام
وهكذا بنوهم جميعا
فكن لما أذكره سميعا)

أقول العاصب بنفسه هو الاب والجد أبوه وان علا وهو المراد بقوله وجد الجد والابن وابنه وان سفل وهو المراد بقوله عند قربه والبعد والاخ لابوين أو لاب وابن الاخ لابوين أو لاب والعم لابوين أو لاب وابناؤهما وهو المراد بقوله والاعمام والمعتق ذكرا كان أو أنثى وعصبة المعتق بنفسه وقوله وهكذا بنوهم جميعا اى وابن العم لابوين وابن العم لاب وابن المعتق وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقى عصبته المتعصبين بأنفسهم فكل واحد من العصبات المذكورين يحوز جميع المال اذا انفرد ويأخذ ما فضل عن الفروض ان كان فى المسئلة صاحب فرض أو أكثر اجماعا لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ولمفهوم قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث أى ولابويه الباقى وقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه قال (وما لذى البعدى مع القريب * فى الارث من حظ ولا نصيب * والاخ والعم لام وأب * أولى من المدلى بشطر النسب) اقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال أو ما أبقت الفروض

فالاصل فى الذكور التعصيب والاصل فى النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لانه أصل فى الاقوى وهذا هو المعتمد (قوله فلاولى رجل ذكر) انما أتى به ليفيد أن المراد بالرجل الذكر لان الرجل اصالة هو الذكر البالغ من بنى آدم وليس مرادا وحينئذ فالذكر أعم مما قبله وفى رواية فلاولى عصبة ذكر وعلى هذه فذكر أخص مما قبله فتأمل والشرح وان ذكر هنا الرواية الثانية فسياتى الاولى فى كلامه وقال فيه متفق عليه (قوله والتعريف بالحكم دورى) أى كما هو معلوم عند العلماء ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويجاب بأن هذا يقال لمن يعرف أحد الامرين دون الآخر (قوله وان سفل) هو بفتح الفاء وضمها وبالكسر أيضا (قوله وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناظم رحمه الله أتى أولا بكاف التمثيل اشارة الى عدم استيفاء الافراد فلو ذكر باقى عصبة المعتق للزم عليه ضياع كاف التمثيل (قوله فكل واحد من العصبات الخ) ظاهر كلامه يقتضى أن الابن يساوى من ذكر فى هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلا بخلاف باقى العصبات فحينئذ يساويهم فى حكمين من أحكام العاصب فيساويهم فى كونه اذا انفرد حاز جميع المال ويأخذ ما أبقت الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقية العصبة يسقطون عند ذلك (قوله لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظرا لما ادعاه من حيازة جميع المال اذا انفرد وأخذ ما أبقت الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالآية الاولى دالة على أخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثانية دالة على أخذ الباقى ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الاولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم وأتى بالحديث لانه صريح فى أن العاصب يأخذ ما أبقت الفروض وأيضا مفهوم قوله فى الحديث فما بقى الخ أنه ان لم يبق شئ سقط العاصب ففيه الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم *(فائدة)* لو اجتمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو أعمام فى درجة واحدة فالمال أو الباقى بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنى ابن واحد من ابن وثلاثة من ابن آخر فالمال أو الباقى بينهم على أربعة ولا تقل للاول نصفه وللثلاثة النصف الآخر بينهم لانهم تلقوا الميراث عن الميت لا عن آبائهم وكذلك القول فى بنى الاخوة وبنى الاعمام (قوله وما لذى البعدى مع القريب الخ) أى ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث

وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فانهم ان كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض حجب الاقرب الابعد فليس للابعد حظ (٣٠) من الميراث والارث للاقرب فالابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن يحجب من تحته من بنى الابن لقربه والاب يحجب كل جد وكل جد يحجب من فوقه من الاجداد والاخ يحجب ابن الاخ والعم يحجب ابن العم وكل ابن أخ وابن عم يحجب من تحته وكل ذلك بالاجماع وعطف المصنف النصيب على الحظ للتوكيد لان الحظ هو النصيب فان تساوى عاصبان فأكثر في القرب بأن اتحدت درجتهما في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلى الى الميت بأم وأب والآخر يدلى بأب فقط فالمدلى بالابوين أولى بالارث من المدلى بالاب اجماعا وهو مراده بالبيت الثانى فالارث للشقيق وحده وانما يكون ذلك فى الاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم وفهم منه أنهم اذا استووا فى الادلاء الى الميت بأن كانوا كلهم أشقاء أو كانوا كلهم لأب فليس بعضهم أولى من بعض بل يشتركون فى الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبنين وكبنيهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلفت جهة العصوبة وسيذكر بعضه فى باب الحجب وجهات العصوبة ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء قال

الاب
(والابن والاخ مع الاناث * يعصبانهن فى الميراث * والاخوات ان تكن بنات

وان كان قويا لحجبه بالاقرب منه درجة وان كان ضعيفا كابن أخ لأب وابن ابن أخ شقيق فلا شئ للثانى مع الاول اجماعا لكونه أبعد منه درجة وان كان أقوى من الاول *(فائدة)* ما هذه حجازية وللابعد خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه جارا ومجرورا ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزائدة لتنصيص العموم وسوغ زيادتها سبق النفى وكون مجرورها نكرة ومع القريب فى محل نصب على الحال (قوله وذكر فى هذين البيتين الخ) أى فان استويا أو استووا فى الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا فى شئ من ذلك حجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبرى فى بيت واحد حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

أى التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات الآتى ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة أى الشقيق مقدم على الذى للأب (قوله وجهات العصوبة ستة) بناء على أن بيت المال غير منتظم ومن عدهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافى بين العبارتين وأما عند المالكية فجهات العصوبة سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال وادخال الجد وان علا فى الابوة وبنى الاخوة فى الاخوة فان اجتمع فى شخص جهتا تعصيب ورث بأقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع فى الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا فى نكاح المجوس وفى وطء الشبهة فيرث بأقواهما لا بهما على الارجح والقوة بأحد أمور ثلاثة الاول أن تحجب احداهما الاخرى كبنت هى أخت من أم كأن يطأ أمه الثانى ان تكون احداهما لا تحجب كأم أو بنت هى أخت من أب كأن يطأ بنته الثالث ان تكون احداهما أقل حجبا كجدة أم أم هى أخت من أب كأن يطأ بنت بنته فتأتى منه ببنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجتمع فى الشخص جهتا فرض وتعصيب كابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله ثم العمومة) جعل أولاد الاعمام داخلين فى الاعمام بخلاف أولاد الاخوة لأن الاخوة لما شاركوا الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاخوة والجد جهة واحدة وأولاد الاخوة جهة واحدة (قوله والاخوات ان تكن) أى توجد فهى تامة وبنات اسمها وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات لانه اذا كان فى المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتا ابن وأخوات وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلنا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعدوا أن يزاحم أولاد الاب الاولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد

فهن معهن معصبات * وليس فى النساء طرا عصبه * الا التى منت بعتق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبة بنفسه شرع يذكر العصبة بغيره والعصبة مع غيره فالعصبة بغيره هن أربعة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب فالابن فأكثر يعصب البنت فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر يعصب بنت الابن التى فى درجته فأكثر والاخ الشقيق فأكثر يعصب الاخت الشقيقة فأكثر والاخ للاب يعصب الاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخ مع الاناث يعصبانهن فى الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ للاب قطعا والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد والمتعدد وقوله مع الاناث أى

مع البنات وبنات الابن والاخوات المتساويات كل منهم أى كل واحد منهم يعصب الاناث المساويات له فى القرب والادلاء ومعناه انه يكون للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا لقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن كما يعصب أخته وبنت عمه التى فى درجته كذلك يعصب بنت ابن فوقه ان لم يكن لها فرض بأن كان فوقهما من البنات أو من بنات الابن أو منهما من يستغرق الثلثين وأما العصبة مع غيره فهى الاخت فأكثر شقيقة كانت أو لأب مع البنت أو بنت الابن فأكثر ومعناه ان للبنت أو بنت الابن النصف

الاب فجعلن عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصبات الجمع فقط حتى لا تكون الاخت الواحدة مع البنت عصبة بل الالف واللام فى الجمعين للاستغراق فيتقدر الحكم بجميع الافراد على جميعها واذا ثبت ذلك فى الافراد فيثبت فى غيرها وقيل الالف واللام للجنس فحينئذ النصف الذى تأخذه الاخت مع البنت تعصيبا لا فرضا تأمل (تمه) حيث صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتحجب الاخوة للاب ذكورا كانوا أو اناثا ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب عصبة مع الغير صارت كالاخ للأب فتحجب بنى الاخوة مطلقا ومن بعدهم من العصبات (قوله معصبات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسرها ان جعلت الضمير الاول راجعا للبنات والثانى للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قوله وليس فى النساء الخ) أى ليس فيهن عصبة بالنفس الا من باشرت العتق بنفسها (فائدة) ذكر بعض العلماء هنا لغزا عظيما ناظماله بقوله

قاضى المسلمين أنظر لحالى * وافت بالصحيح واسمع مقالى
مات زوجى وهمنى فقد بعلى * كيف حال النساء بعد الرجال
صير الله فى حشايا جنينا * لا حرام بل هو بوطء حلال
فلى النصف ان أتيت بأنثى * ولى الثمن ان يكن من رجال
ولى الكل ان أتيت بميت * هذه قصتى فعسر سؤالى

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقا واعتقته ثم تزوجت به فحملت منه ثم مات وهى حامل منه فان وضعت أنثى فلها النصف فرضا لانها بنت الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضا والباقى تعصيبا وان كان المولود ذكرا فلها الثمن فقط والباقى للولد تعصيبا وان يكن الحمل ميتا أخذت جميع المال تعصيبا وفرضا لان لها الربع فرضا بالزوجية والباقى بالولاء تعصيبا حيث لا وارث له من النسب

فرضا أو للبنات أو لبنات الابن الثلثين وما فضل للاخت أو للاخوات المتساويات بالعصوبة لحديث ابن مسعود السابق وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبات وقوله وليس فى النساء طرا عصبه الخ يريد العصبة بنفسه فانهم كلهم ذكور الا المعتقة فانها عصبة بنفسها وباقى الاناث صاحبات فروض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد الراء معناها قطعا أى بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعا وفى بعض النسخ وليس فى النساء حقا عصبه

(باب الحجب) وهو لغة المنع وشرعا المنع من الارث بالكلية أو من بعضه والحجب نوعان حجب نقصان كانتقال الزوج بالولد من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس وحجب حرمان كحجب ابن الاخ بالاخ وهو مراده هنا قال

(والجد محجوب عن الميراث بالاب في أحواله الثلاث وتسقط الجدات من كل جهه بالام فافهمه وقس ما أشبهه وهكذا ابن الابن بالابن فلا تبغ عن الحكم الصحيح معدلا)

أقول الجد محجوب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب وحده كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان الجد اذا كان معه اب في حالاته الثلاث ورث الاب وحجب الجد بالاب وتسقط الجدات مطلقا بالام سواء كن من جهة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد وان علا وهذا معنى قوله من كل جهه وقوله فافهمه وقس ما أشبهه حشو وهكذا يسقط ابن الابن بالابن وكل ابن ابن نازل بابن ابن أعلى منه وهذا معلوم مما سبق في قوله وما لذى البعدى مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب قال (وتسقط الاخوة بالبنينا

(باب الحجب)

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو أفقهها فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي والا فهو عار من هذا العلم فكرر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تظفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك

أقول ذا الباب عظيم الفائده * فجد فيه تحتوى مقاصده
من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يفتى في الفرائض

(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجبه أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون الام عن الثلث ومنه حاجب الملوك لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحجوب الممنوع قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الرؤية (قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية لقول بعضهم منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والحجب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون بصفة ويسمى منعا وقد تقدمت الموانع في كلام الناظم في قوله ويمنع الشخص من الميراث الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو أقرب وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المعتق ونقصان ويدخل على جميع الورثة كانتقال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة أنواع الاول الانتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجين والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين والثالث عكسه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والرابع الانتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبة بالغير مع أخيها وعصبة مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المزاحمة في الفرض في حق الزوجة والجدة وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المزاحمة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المزاحمة بالعول كما صار ثمن المرأة في المنبرية تسعا ونحو ذلك (قوله وتسقط الجدات من كل جهه بالام) استثنى القاضي وغيره صورة وهي ان الجدة قد ترث مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضا فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جدة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها أن يقال لزينب مثلا بنتان حفصة وعمرة ولحفصة ابن ولعمرة بنت فنكح ابن حفصة بنت خالته عمرة فأتت بولد فلا تسقط حفصة التي هي أم أبي الولد أمها زينب لانها أم أم أبي الولد وأخصر من ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب وهي أم أمه فيشتركان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ) بحذف الياء لانه مجزوم بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه معدلا بفتح الميم

اى

اى مجاوزة (**قوله** وبالاب الادنى) وهو المباشر للولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى
بواسطة حجبته تلك الواسطة فان قيل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجيب عن ذلك
بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلا عصبة يدلون بعصبة فلم يجز أن يدفعوه عن حقه
مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذوو فرض لا يدفعون
الام عن فرضها فجاز أن يرثوا معها الثانى ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا
فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذ الاب حقهم اذا عدموا فيدفعهم عنه
اذا وجدوا وسقوط الاخوة بالاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالابن وابنه فهو ان
الابن يسقط عصوبة الاب ويرده للفرض فلان يسقط عصوبة الاخ من باب أولى واذا
سقطت عصوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالكلية وتحجب الاخوة بهذه الثلاثة
اجماعا (**قوله** سيان الخ) هو بالسين المهملة واحده سى أى الجمع والانفراد فى هذا
الحكم سواء وضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوات مطلقا الاصل الذكر
القريب والفرع الذكر قرب أو بعد وحاصل ما ذكره الناظم أن يقال الجد يحجب بالاب
فى الاحوال الثلاثة والجدات يحجبن بواحدة وهى الام وأولاد الابن يحجبون بواحد
وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب
يحجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع
الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ
الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة أو لاب اذا صارت عصبة مع الغير وابن الاخ للاب
يحجب بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يحجبون بستة بالاب
والجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعم الشقيق يحجب بتسعة وهم الاب
والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة كانت أو لاب اذا
صارتا عصبتين مع الغير وابن الاخ الشقيق أو لاب والعم للاب يحجب بمن ذكر وبالعم
الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بمن ذكر وبالعم للاب وابن العم للاب يحجب بمن ذكر
وبابن العم الشقيق (**قوله** يافتى) وهو فى الاصل الشاب أو السخى والمراد هنا طالب
العلم وفيه اشارة الى ان زمن طلب العلم ينبغى أن يكون قبل زمن الشيخوخة لانها
محل القوة والنشاط غالبا وأنه ينبغى لطالب العلم أن يسخى ويتكرم بنفسه وماله فى طلبه
ليحصل له مقصوده (**قوله** باطنا وظاهرا) فيه اشارة الى ان ذلك حكم بالحق لنفوذه
ظاهرا وباطنا وهذا يسمى الاخ المبارك وهو ما لولاه لسقطت وأما الاخ المشؤم فهو
الذى ما لولاه لورثت وله صور منها زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللام
السدس وللاب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين
فتعول المسئلة لخمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط وسقطت معه بنت الابن
لاستغراق الفروض التركة وتكون اذ ذاك عائلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت كما بينا فهو

بالجد فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن
جمعا ووحدانا فقل لى زدنى

أقول وتسقط الاخوة سواء كانوا
أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين
بالاب الاقرب وهو المباشر لولادة
الميت الموروث ذكرا كان
الميت أو أنثى وتسقط الاخوة أيضا
بالبنين وبنى البنين وان نزلوا
وليست الجمعية مرادة بل كما تحجب
الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد
أو الاثنان وكما يحجبهم البنون
وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن
الواحد وابنه وان نزل وبه
صرح الناظم بقوله سيان فيه الجمع
والوحدان ويفضل الاخ من الام
على أولاد الابوين وعلى أولاد
الاب بكونه يسقط أيضا بالجد وان
علا وبالواحدة فأكثر من البنت
أو بنت الابن فيحجب ابن الام بستة
بالابن وابنه والاب والجد والبنت
وبنت الابن والاخوات مطلقا
فى ذلك كله كالاخوة اجماعا قال

ثم بنات الابن يسقطن متى
حاز البنات الثلثين يافتى
الا اذا عصبهن الذكر
من ولد الابن على ما ذكروا
ومثلهن الاخوات اللاتى
يدلين بالقرب من الجهات
اذا أخذن فرضهن وافيا
أسقطن أولاد الاب البواكيا
وان يكن أخ لهن حاضرا

عصبهن باطنا وظاهرا

أقول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلثين بأن كن ثنتين فأكثر سقط بنات

الابن كيف كن واحدة فأكثر قربت درجتهن أو بعدت اتحدت درجتهن أو اختلفت اجماعا الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه يعصبهن اذا كان فى درجتهن او أنزل منهن على ماقطع به الجمهور ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتى يدلين بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلين بالقرب من الجهات أى من جهتى الاب والام اذا أخذت الشقيقات الثلثين بان كن شقيقتين فأكثرا سقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبهن وقوله وافيا أى فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كان الاخوات للابوين واحدة وأخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله البوا كيا اشارة الى انهن يرثن البكاء فقط وقوله باطنا وظاهرا كمل به البيت قال

وليس ابن الاخ المعصب
من مثله أو فوقه فى النسب

أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التى فى درجته ولا التى فوقه من بنات الاخ اجماعا لانهن من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التى فى درجته واللاتى فوقه لانهن من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن

(باب المشتركة)

أى المسئلة المشتركة فيها بين العصبة الشقيق وبين أولاد الام وهى بفتح الراء وبعضهم يكسرها على اسناد التشريك للشقيق

أخ مشؤم عليها ومنها زوج وأخت شقيقة وأخت لاب للزوج النصف وللاخت الشقيقة النصف وللاخت للاب السدس وحينئذ تعول لسبعة فلو كان معها أخ لاب سقط وسقطت معه لتعصيبه اياها والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب الفروض التركة فهو أخ مشؤم عليها ولولاه لورثت *(تنبيه)* انما قال الناظم فى بنات الابن الا اذا عصبهن الذكر لان بنت الابن فأكثر يعصبها ابن الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا يعصبها من هو أنزل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الاخت للاب فأكثر فلا يعصبها الا الاخ للاب فقط ولا يعصبها ابن الاخ مطلقا ولذلك قال الناظم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب المشركة الخ) أى بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووى رحمهما الله أى المشرك فيها وبكسرها على نسبة التشريك اليها مجازا كما سيأتى فى كلام الشارح كما ضبطها ابن يونس وحكى الشيخ أبو حامد المشتركة بتاء بعد الشين (قوله ورثا) أى الزوج والام بمعنى لم يمنعهما مانع من موانع الارث (قوله بفرض النصب) جمع نصيب أى بالنصيب المفروض لهم (قوله فاجعلهم كلهم) أى اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم اخوة لام لاشتراكهم فى الادلاء بها (قوله حجرا فى اليم) أى كالحجر فى البحر وتقدر كأن الجميع كلهم اخوة لام لاشتراكهم فى الادلاء بها بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لئلا يرد ما اذا كان معهم أخت أو أخوات لاب فانهن يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يقال يفرض للاخت للاب النصف وتعول الى تسعة ولا كذلك يفرض للاختين فأكثر الثلثان وتعول لعشرة كما قد يتوهم فانه توهم فاسد و يتح حينئذ ان أركانها أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة واثنان فأكثر من أولاد الام وعصبة شقيق تأمل (قوله ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج مالو كان فيها اناث شقيقات فقط فتخرج عن المشتركة فان كانت شقيقة فيفرض لها النصف وتعول الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتعول الى عشرة أو أخت أو اخوات لاب فرض لها أو لهن وأعيلت لتسعة أو عشرة أو أخ أو اخت لاب سقطت معه اذ لا يفرض لها معه شئ ولا تشريك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب المعتمد عنده) أى الشافعى ان يجعلهم الخ أى الذكر كالانثى لاشتراكهم فى ولادة الام فيرثون بالفرض لا بالعصوبة ويختلف التصحيح بقلتهم وكثرتهم الى هذا رجع عمر رضى الله عنه فى ثانى عام من خلافته وقد كان قضى فيها فى اول عام من خلافته بأنه لا شئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورثوا الثلث بأمهم وهى أمنا هب أبانا انه كان حمارا أو حجرا ملقى فى اليم الخ فشرك بينهم فقيل له انك قضيت فى أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لان الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل له ذلك هو زيد بن ثابت رضى الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه اشارة الى محترز بعض أركانها لانها لو لم يكن بها زوج أو ذو سدس أو كان ولد الام واحدا البق

اليها مجازا وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكرها المصنف قال * وان تجد زوجا وأما ورثا * واخوة للام حازوا الثلثا * واخوة أيضا لام واب * واستغرقوا المال بفرض النصب * فاجعلهم كلهم لام * واجعل أباهم حجرا في اليم * واقسم على الاخوة ثلث التركه * فهذه المسئلة المشتركة أقول صورة المشتركة ان تخلف امرأة زوجا وأما وعددا من أولاد الأم اثنين فأكثر ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا فأكثر سواء كان معه أو معهم أخت شقيقة أو أكثر أو لم يكن فان الفروض فيها تستغرق التركة للزوج النصف وللام السدس ولاولاد الام الثلث فالقياس سقوط الاخوة الاشقاء لانهم عصبة وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى عن الشافعي والمذهب المعتمد عنه أن يجعلوا كلهم أولاد أم لاشتراكهم في الادلاء بالام وتلغى قرابة الأب في حق العصبة الشقيق واحدا كان أو أكثر حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض أولاد الام عليهم وعلى عدد الاشقاء على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى من الفريقين وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة والشأم وقوله واجعل أباهم حجرا في اليم أى كأنه لم يكن وأشار به الى ماروى الشافعي من أن الاشقاء قالوا لعمر لما أراد اسقاطهم يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حجرا ملقى في اليم وفي رواية كان حمارا أليست أمنا واحدة فاستحسن ذلك وقضى بينهم بالتشريك ولذلك تلقب بالحجرية وبالحمارية أيضا ولو كان بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الام واحدا لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق * (باب ميراث الجد والاخوة) * ونبتدى الآن بما أردناه * في الجد والاخوة اذ وعدنا * فألق نحو ما أقول السمعا

للشقيق شئ فلا تشريك ولو لم يكن فيها أولاد أم فكذلك فلو كان الشقيق خنثى فبتقدير ذكورته وكون أولاد الام اثنين تصح من ثمانية عشر اذ هى من مسائل المشتركة وبتقدير أنوثته تعول لتسعة ولا تشريك وهما متداخلان فيكتفى بالاكثر فيعامل كل بالاضر فالاضر في حق الزوج والام أنوثته وفي حقه ذكورته ويستوى الامران في حق أولاد الام فللزوج ستة وللام اثنان ولولدى الام أربعة وللمشكل اثنان ويوقف أربعة ان ظهر أنثى فهى له أو ذكر فللزوج ثلاثة منها وللام واحد وهذا مذهبنا أما عند المالكية فسيأتى في الاكدرية (قوله باب الجد والاخوة) أى في بيان حكمهم حالة الاجتماع أما حكمه منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم (واعلم) أن الجد والاخوة لم يرد فيهم شئ من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضى الله عنهم فذهب الامام أبى بكر الصديق رضى الله عنه وابن عباس رضى الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم ومن تبعهم كأبى حنيفة والمزنى وابن سريج وابن اللبان وغيرهم رحمهم الله أن الجد كالاب فيحجب الاخوة مطلقا وهذا هو المفتى به عند الحنفية ومذهب الامام على وزيد بن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف ومذهب الامام زيد وهو مذهب الائمة الثلاثة ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور لكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين لا يزاد فيه ولا ينقص عنه (قوله ونبتدى) أى بلا همز لاجل الوزن والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموانعه والفرض والتعصيب ومن يرث ومن يحجب فلنشرع الآن فيما وعدنا به سابقا لانه وعد به فيما مر بقوله وحكمه وحكمهم سياتى الخ والوعد لا ينبغى ان يخلف (قوله في الجد والاخوة) أى الاشقاء أو لاب أما الاخوة للام فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضا (قوله فألق الخ) ألق فعل أمر بالهمز مبنى على حذف الياء أى أيها الطالب نحوأى جهة والسمع مفعول وألفه للاطلاق أى اصغ لما أقول لك من الاحكام الآتية وانما أمر بالاستماع والاصغاء لانه امر مهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضى الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا فعن على رضى الله عنه من سره ان يقتحم جراثيم جهنم فليقض بين الجد والاخوة والجراثيم جمع جرثومة وهى الحجارة المحماة وعن ابن مسعود رضى الله عنه سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد لا حياه الله ولا بياه وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه لما طعنه أبو لؤلؤة وحضرته الوفاة قال احفظوا عنى ثلاثة أشياء لا أقول في الجد شيأ

او اجمع حواشي الكلمات جمعا)
أقول شرع في بيان حكم الجد
والاخوة لانه وعد به فيما سبق بقوله
وحكمهم وحكمه سيأتي * مكمل
البيان في الحالات والمراد بالاخوة
الجنس ليشمل الاخ الواحد والاكثر
ذكرا كان أو أنثى من الابوين أو
من الاب دون الاخوة من الام
لانهم يسقطون بالجد كما تقدم
في الحجب واشار بقوله
فالق نحوما أقول السمعا الخ الى
الاهتمام بمعرفة تفصيل أحوالهم
وأحكامهم لانها من المهمات قال
(واعلم بأن الجد ذو أحوال
أنبيك عنهن على التوالي
يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يعد القسم عليه بالاذى
فتارة يأخذ ثلثا كاملا
ان كان بالقسمة عنه نازلا
ان لم يكن هنالك ذو سهام
فاقنع بايضاحي عن استفهام
وتارة يأخذ ثلث الباقي
بعد ذوي الفروض والارزاق
هذا اذا ما كانت المقاسمه
تنقصه عن ذاك بالمزاحمه
وتارة يأخذ سدس المال
وليس عنه نازلا بحال)
أقول للجد مع الاخوة أربعة
أحوال حال يقاسم فيه الاخوة
وجوبا وحال يفرض له فيها ثلث
المال وحال يفرض له فيها ثلث
الباقي بعد الفرض وحال يفرض
له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
كأخ منهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

ولا أقول في الكلالة شيأ ولا أولي عليكم أحدا (قوله واجمع حواشي الخ) أي أحضر في ذهنك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله وتهتم بذلك اهتماما زائدا عسى ان تظفر ببعض المراد (قوله واعلم بأن الخ) هي كلمة يؤتى بها لشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بأن زائدة للوزن (قوله ذو أحوال) أي باعتبارات مختلفة حاصلها أن يقال اما أن يكون مع الجد والاخوة صاحب فرض أم لا فهذان حالان وان نظرت لما له من المقاسمة والثلث وغيرهما تجدها خمسة أحوال لانه ان كان معه صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين فهذه خمسة أحوال وان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجده عشرة وبيانها ان يقال اذا كان معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال اما تعين المقاسمة واما تعين ثلث الباقي واما تعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواؤهما فهذه ثلاثة تضم للسبعة قبلها تصير الجملة عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشقاء فقط أو لاب أو هما معا زادت الاقسام (قوله اذا لم يعد الخ) هو بضم العين وفتح الياء وكسر الدال وأصله يعود فدخل عليه الجازم فسكنت الدال ولما سكنت التقى ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسرة لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر اى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحظ له (قوله ان لم يكن هنالك ذو سهام) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معه من أصحاب الفروض ستة وهم الزوج والزوجة والبنت وبنت الابن والام والجدة (قوله فاقنع الخ) هو بفتح النون من القناعة وسيأتي الكلام عليها وقوله عن استفهام أي طلب الفهم مني بطلب زيادة الايضاح فاني قد أوضحتها الايضاح المحتاج اليه الذي يغنيك عن السؤال (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما ينتفع به بالفعل ولو محرما عند أهل السنة والمراد هنا رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضا فهو عطف تفسير على ذوي الفروض ويحتمل أن يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمان على الارث فيكون أعم مما قبله (قوله كجد وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله وكجد وأخ مثال لتعين المقاسمة وسيأتي التمثيل لتعين الثلث وهو كجد وثلاثة اخوة فيتعين له ثلث جميع المال فهذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قوله وكأم وجد وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وجد وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قوله بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض) هو صادق بأن زادت المقاسمة عن ثلث المال أو ساوته وكذا مع سدس المال أو ثلث الباقي وسيصرح به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانيها يخير المفتي ثالثها بالفرض والراجح

صاحب فرض قاسم الاخوة مالم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقى بعد الفروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض كجد وأخوين وكجد وأخ فيقاسم فيهما فيحصل له فى الصورة الاولى الثلث وفى الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقى مقاسمة كالاخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقى بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين يقاسم الاخوين فى الباقى بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقى ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملا بشرط أن لا يكون معهم ذو سهام أى صاحب فرض كجد وثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فتنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقى بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا ان يزيد عدد رؤس الاخوة على مثليه ولا تنحصر صوره فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك فى خمس صور وهى جد وأخت له معها الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف فى الصورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث أخوات له فيهما خمسان وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر (٣٧) فى ثلاث صور وهى جد مع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ وأختين وتارة يفرض له ثلث الباقى بعد الفروض فيما اذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحدا بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقى فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثلث الباقى سهم وثلثا سهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى الفروض خير الامور الثلاثة وهو هنا ثلث الباقى وكزوجة وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقى سهم وللاخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثى سهم أو قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فتنقصه المقاسمة عن ثلث الباقى فوجب له ثلث الباقى لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب الفروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقى كزوج وأم وجد وأخوين للزوج النصف وللام السدس يفضل ثلث فان أخذ الجد السدس أخذ سهما من ستة أسهم وان أخذ ثلث الباقى أخذ ثلثى سهم وكذا ان قاسم الاخوين فالمقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للاخوين سدس يقسم بينهما وكبنتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضا لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا بحال الى أن الجد مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلو لم يفضل عن أصحاب الفروض الا السدس فقط كأم وزوج وجد وأخ وكبنتين وأم وجد واخوة كيف كانوا فرض للجد السدس وسقط الاخ أو الاخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين وجد واخوة أو لم يفضل شئ كبنتين وزوج وأم وجد واخوة فرض للجد فى الحالين السدس وتعول الاولى بتمام السدس ويزاد فى عول الثانية ولا يسقط الجد ولا ينقص عن السدس بغير عول بحال وتسقط الاخوة قال

من الاقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف فى تأصيل المسئلة كجد وأربع أخوات فعلى الراجح أصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخيير يختلف باختلاف تعبير المفتى لاحدهما وتظهر أيضا فائدة الخلاف فى الوصية بثلث الباقى بعد ذوى الفروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبقى بعد أصحاب الفروض فعلى الراجح للجد ثلث الباقى بعد فرض الزوجة فرضا والموصى له ثلث ما يبقى بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثنى عشر سهما لان للزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقى تسعة فثلثها ثلاثة للجد فرضا وللموصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقى للاخوين وعلى القول بالمقاسمة فللموصى له ثلث الباقى بعد فرض الزوجة والباقى بين الجد والاخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثانى بالربع وعلى حسب تعبير المفتى على القول الثالث (**قوله** كزوج وأم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال بجملة ما ذكره الشارح سابقا ولاحقا فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقى تعين سدس جميع المال وبقى

(وهو مع الاناث عند القسم * مثل أخ فى سهمه والحكم * الا مع الام فلا يحجبها * بل ثلث المال لها يصحبها * أقول الجد مع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ فى تعصيبه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين أو لاب لمساواته لهن فى الادلاء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجد مثل حظ الانثيين كالاخ فيكون له سهم الاخ وحكمه كحكمه فى كونه يعصب الاخت فأكثر ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجد (٣٨) أم وأخت فانه وان كان مثل الاخ فى تعصيبه الاخت وفى مقاسمته اياها فليس مثل الاخ فى حجبه مع الاخت للام من الثلث الى السدس بل الجد مع الاخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقى بين الجد والاخت مقاسمة للاخت نصف ما للجد وتلقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا فى زوجة وأم وجد وأخت للام فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقى بين الجد والاخت على ثلاثة له سهمان ولها سهم قال

(واحسب بنى الاب مع الاعداد
وارفض بنى الام مع الاجداد
واحكم على الاخوة بعد العد
حكمك فيهم عند فقد الجد)

أقول جميع ما تقدم فيما اذا كان مع الجد ولد لابوين أو ولد لاب وذكر فى هذين البيتين حكم ما اذا كان مع الجد أولاد لابوين وأولاد لاب جميعا سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجد بنى الاب مع بنى الابوين وعدهم على الجد كأنهم كلهم صنف واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا أولاد الاب ذكورا كانوا أو اناثا وكذا بنو الام ثم اذا أخذ الجد حظه فاحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجد فيحجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شئ لاولاد الاب الا ومختصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفها شئ فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوى فيه للجد فيها المقاسمة والثلث فله الثلث والباقى للشقيق ويسقط الاخ للاب بعد عده على الجد وكذلك جد واخ شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للجد فله سهمان من خمسة وللشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدها على الجد

من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال نحو زوج وجدة وجد وأخ استواء السدس وثلث الباقى نحو زوج وجد وثلاثة اخوة استواء المقاسمة وثلث الباقى نحو أم وجد وأخوين وبهذا كملت أحواله العشرة المتقدم بيانها (قوله وهو مع الاناث الخ) يجوز فى مع فتح العين واسكانها والفتح أولى والقسم بفتح القاف وسكون السين أى المقاسمة وقوله مثل أخ فى سهمه أى نصيبه حالة التعصيب فيأخذ مثليها ويكون مثل الاخ فى الحكم من كون الاخت تصير معه عصبة بالغير لكن ليس فى جميع الاحكام كما سيأتى فلذا قال الا مع الام فلا يحجبها اشارة الى ما ذكرنا (قوله والباقى بين الجد والاخوة مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجد أربعة وللاخت اثنان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة رضى الله عنهم وأما مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه فللام الثلث والباقى للجد ولا شئ للاخت لانها محجوبة بالجد عنده وهو مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قوله بالخرقاء) لقبت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها أو لان الاقاويل خرقتها لكثرتها وهى بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف والمد وتسمى أيضا بالمثلثة لان عثمان رضى الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالمربعة لان ابن مسعود رضى الله عنه جعلها من أربعة وهى احدى مربعاته الخمس (قوله واحسب الخ) أى اعدد وهو بضم السين والدليل على مقاسمة الاخوة للجد استواؤهم معه فى الادلاء بالاب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة بالاب بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان فى مقاسمته ثم لما كان الاخوة الاشقاء أقوى سببا من الاخوة للاب دفعهم عما صار اليهم حتى ضعفوا عن دفعهم فلذلك أعادوا عليهم ما أخذوه وليس يقدح ان تحجب الاخوة شخصا ثم تعود فائدة ما حجبوه على غيرهم ألا ترى ان الاخ للاب يحجب الام مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذا الاخوات يحجبن الام مع وجود الاب ثم تعود فائدة الحجب عليه دونهما وكذا الاخوات للام يحجبانها بالسدس مع وجود الجد ثم تعود فائدة الحجب عليه لانهما محجوبان به فكذلك هنا (قوله الا اذا كان من ولد الاب شقيقة واحدة الخ) فمن الصور التى يبقى فيها لولد الاب شئ الزيديات الاربع وهى العشرية وهى جد وشقيقة وأخ لاب والعشرينية وهى جد وشقيقة وأختان لاب

(مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوى للجد فيها الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة النصف يفضل سدس للاخ والاخت من الاب أثلاثا وتصح من ثمانية عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق وأخت لاب للام السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان والشقيق الباقى ثلاثة وتسقط الاخت للاب وكذلك أم وجد واخت شقيقة وأخ لاب للام سهم وللجد سهمان (٣٩) وللاخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب (مسئلة) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لاب للام السدس وثلث الباقى خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقى خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للاخوين لاب سهم بينهما نصفين فتصح من ستة وثلاثين والنصف الذى تأخذه الشقيقة فى هذه الصور تأخذه فرضا لانها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقى خيرا للجد وفضل نصف المال أو أكثر فالنصف الذى تأخذه الشقيقة تأخذه فرضا على الصواب كما نقله الرافعى والنووى عن تصويب ابن اللبان وأقره ونقله جماعة عن زيد رضى الله عنه وهذا وارد على قول الجماهير انه لا يفرض للاخت مع الجد الا فى الاكدرية وقوله وارفض بنى الام مع الاجداد أى اسقط أولاد الام بالجد قرب أو بعد فلا مدخل لهم معه فى الارث وهذا تقدم فى الحجب فى قوله ويفضل ابن الام بالاسقاط بالجد فافهمه على احتياط

ومختصرة زيد وهى أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب وتسعينية زيد وهى أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لاب (قوله فأصلها من ثمانية عشر) لان فيها سدسا وثلث ما بقى وما بقى تكون من ثمانية عشر وتصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر ولكل أخ للاب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قوله وهذا وارد على قول الجماهير الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للاخت مع الجد الا فى الاكدرية أو يقال لا يفرض للاخت ويعال لها مع الجد الا فى الاكدرية (قوله فيما عدا مسئلة كملها الخ) ومسئلة بالنصب منونة لان ما عدا من شأنها ذلك وعن جماعة جوازجرها قال ابن هشام وهو شاذ وفى هذه المسئلة تضمين لانه قال كملها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل العروض أن لا يستقل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف اليه البيت الثانى فتقدير كلامه كملها زوج وأم وأخت وجد (قوله فاعلم فخير أمة علامها) أى أكمل أمة أى جماعة علامها بتشديد اللام أى اعلمها لان مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته أعلى كان أكمل من غيره وأتى المصنف بصيغة المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل المسلم علما يعلمه أخاه المسلم وقال أيضا عليه السلام من زار عالما فكأنما زار بيت المقدس محتسبا وحرم لحمه وجسده على النار ومن أدرك مجلس علم فليس عليه فى القيامة شدة عذاب رواه أنس بن مالك وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة وحشر الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسى من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى أين العلماء ورثة الانبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم الا الله حتى يقوموا بين يدى الله تعالى فمن كان علمه وعمله لله أجلس على كرسى منها ويوضع على رأسه تاج الكرامة ويقال له اشفع فى تلامذتك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعتك فيهم ومن كان علمه لدنيا فقد نال حظه منها ولا حظ له فى الآخرة فيؤمر به الى النار (قوله ياصاح) بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر أى ياصاحبى والمراد بالانتظار انتظار الحرف المحذوف الذى هو الباء وبالضم أى ضم الحاء على وزن يازيد (قوله بالاكدرية) أى لانها كدرت على زيد مذهبه وقيل لان الميتة من أكدر وقيل ان الجد كدر على الاخت فرضها وقيل غير ذلك (قوله حرية) أى حقيقة (قوله

(باب الاكدرية) قال والاخت لا فرض مع الجد لها * فيما عدا مسئلة كملها * زوج وأم وهما تمامها
فاعلم فخير أمة علامها * تعرف ياصاح بالاكدرية * وهى بأن تعرفها حريه * فيفرض النصف لها والسدس له
حتى تعول بالفروض المجمله * ثم يعودان الى المقاسمه * كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور ان الاخت لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة الا في المسئلة الاكدرية
وصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد (٤٠) بقوله * فيباعد امسئلة كلها * زوج وأم وهما تمامها * أي والجد

والاخت تمام المسئلة فيكون الضمير
وهو هما راجعا للجد والاخت
ويحتمل رجوعه للزوج والام
فللزوج النصف وللام الثلث يفضل
سدس كان القياس ان يفرض
للجد وتسقط الاخت وبه قال أبو
حنيفة وأحمد وعند الشافعي
ومالك والجمهور يفرض للجد
السدس الباقي ويفرض للاخت
النصف لانها بطلت عصوبتها بالجد
ولا حاجب يحجبها فتعول المسئلة
بنصفها وهو ثلاثة أسهم من ستة
الى تسعة ثم يعود الجد والاخت
الى المقاسمة فينقلبان الى التعصيب
ويقسمان فرضيهما بينهما أثلاثا
كما مضى وسهامهما أربعة لا تنقسم
أثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ
المسئلة بعولها فتصح من سبعة
وعشرين للزوج تسعة وللام ستة
وللاخت أربعة وللجد ثمانية
ويعايا بها فيقال هالك هالك وخلف
أربعة من الورثة تخص أحدهم
ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقي الباقي والرابع
الباقي وقوله والاخت لا فرض مع
الجد لها الا في هذه المسئلة
الاكدرية رد عليه مسائل نبهت
عليها في كشف الغوامض وشرحه
وغيرهما فراجعه

الجملة) أي المجتمعة (**قوله** واشكر ناظمه) أي بالدعاء له أو بذكره بالجميل لانه قد صنع لك
معروفا بنظمه لك الاحكام وبيانها فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه الله عنا خيرا وقد روي
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيرا فقد أبلغ
في الثناء (**قوله** ويفرض للاخت النصف لانها بطلت عصوبتها الخ) ولانه ليس في الورثة
من يسقطها ولتعذر التعصيب فانقلبت الى فرضها كالجد ولو فاز به لفضلت على الجد
لاخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممتنع لانهما في درجة واحدة فجمع فرضاهما وقسم بينهما
على حد ارثهما بالعصوبة رعاية للجانبين فهذا يدل على أنهما عصبة وان قالوا يفرض لها
معه (**قوله** فينقلبان الى التعصيب الخ) فان قيل هلا أخذ الاخوة الاشقاء في المشتركة
ما خصهم من الثلث وقسموه للذكر مثل حظ الانثيين على أصل ميراثهم كما رجعت الاخت
هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثها مع الجد فالجواب أنا لو قلنا ذلك لادى الى بطلان أصل
ميراثهم لانهم انما ورثوا بقرابة الام فقط (**قوله** تخص أحدهم ثلث المال) وهو الزوج
لان له نصفا عائلا وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الام لان لها ثلثا عائلا وهو ستة
والثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخت لان لها أربعة والرابع الباقي وهو الجد لان له
ثمانية ويعايا بها أيضا فيقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزأ من المال والثاني
نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الاجزاء الثلاثة الجواب هي
الاكدرية فالذي أخذ الجزء هو الجد والذي أخذ نصفه هي الاخت والذي أخذ نصف
الجزأين هي الام والذي أخذ نصف الاجزاء الثلاثة هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي
الخرقاء وقد تقدمت أو لم يكن فيها أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت أثلاثا
أو لم يكن فيها جد كانت المباهلة وقد تقدمت أيضا أو لم يكن فيها أخت كانت احدى
الغراوين اذا كان الاب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقط اذ لا فرض
له فلو كان بدل الاخت خنثى مشكل فالطريق في القسمة ان تعاملهم بالاضر فالاضر في
حق الزوج والام أنوثته وفي حق الخنثى والجد ذكورته وتصح من أربعة وخمسين لان
مسئلة أنوثته من سبعة وعشرين وذكورته من ستة وبينهما توافق بالثلث واذا ضربت
ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فيعطى الزوج ثمانية عشر والام اثني عشر والجد
تسعة ولا يعطى الخنثى شيأ ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند
السادة المالكية لا يوقف شئ بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المسئلتين
مسئلة ذكورته ومسئلة أنوثته وما بقي فهو للخنثى وتصح من مائة وثمانية لانها جامعة
للمسئلتين من ضرب حالتي التذكير والتأنيث في أربعة وخمسين فيكون للزوج خمسة

واربعون

(باب الحساب) أى حساب مسائل الفرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لاعلم الحساب المعروف مع أنه لابدّ من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض قال (وان ترد معرفة الحساب * لتنتهى فيه الى الصواب * وتعرف القسمة والتفصيلا وتعلم التصحيح والتأصيلا * فاستخرج الاصول فى المسائل * ولا (٤١) تكن عن حفظها بذاهل * فانهنّ سبعة أصول ثلاثة منهنّ قد تعول وبعدها أربعة تمام لاعول يعروها ولا انثلام)

أقول هذه الابيات الثلاثة الاول كلها حشو والغرض بيان أصول المسائل أوّلا وأصل كل مسئلة هو أقلّ عدد يصح منه فرضها أو فروضها وأصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون وهى قسمان قسم منها قد يعول وهو ثلاثة أصول وقسم منها لا يعول وهو الاربعة الباقية وقوله ولا انثلام كمل به البيت لاجل القافية قال (فالسدس من ستة أسهم يرى والسدس والربع من اثنى عشرا والثمن ان ضمّ اليه السدس فأصله الصادق فيه الحدس أربعة يتبعها عشرونا يعرفها الحساب أجمعونا فهذه الثلاثة الاصول ان كثرت فروضها تعول)

أقول كل مسئلة فيها سدس ومابقى أصلها من ستة كأمّ وابن وكأبوين وابن فأصلها من ستة وكذلك اذا كان مع السدس نصف أو ثلث أو ثلثان كأمّ وبنت وعمّ وكأمّ وولديها وعمّ وكأمّ وبنتين وعمّ وكذلك اذا كان فيها نصف وثلث كزوج وأمّ وعمّ وكل مسئلة فيها ربع وسدس فأصلها من اثنى عشر كزوج وأمّ وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوجة وأمّ وعمّ وكزوج وبنتين وعمّ فاصلها من اثنى عشر وفى كثير من النسخ * والثلث والربع من اثنى عشرا * وهى صحيحة كأمّ وزوجة وعمّ وكل مسئلة فيها ثمن وسدس فأصلها من أربعة وعشرين وهو معنى قوله

وأربعون وللأمّ ثلاثون وللجدّ خمسة وعشرون والباقى للخنثى ثمانية

(باب الحساب)

لما تكلم على شئ من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شئ من نتيجات المسائل الحسابية وهى تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لاعلم الحساب المعروف) أى الشامل لحساب الفرائض وغيره والحساب لغة مصدر حسب الشئ بفتح السين يحسبه بضمها اذا عده ويأتى مصدره على فعلان كحسبان والعاد الحاسب والمعدود المحسوب وأما حسب بالكسر فهو من أخوات ظنّ واصطلاحا علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية وقال بعضهم مزاولة الاعداد بنوعى التفريق والجمع لانّ جميع أنواع العدد لايخرج عن هذين النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم التصحيح) أى تصحيح المسئلة وهو أقل عدد يتأتى منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا (قوله لاعول يعروها) أى يعتريها بمعنى يغشاها وينزل بها ولا انثلام أى كسر وخلل يقال ثلم الشئ ثلما بمعنى كسره ولما كان العول يؤدّى الى نقص كل ذى فرض من فرضه جعل كالخلل الذى فى الاناء بسبب الكسر لانه خلل يدخل على المسائل ويعتريها (قوله المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة وثلاثون ولا يكونان الا فى باب الجدّ والاخوة والراجح أنهما تأصيل لاتصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهى كل مسئلة فيها سدس وثلث مابقى ومابقى تكون من ثمانية عشر وكل مسئلة فيها ربع وسدس وثلث مابقى ومابقى تكون من ستة وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهى الستة وضعفها اثنا عشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو الاربعة الباقية) وهى الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية (قوله فأصله الصادق فيه الحدس) أى الظنّ والتخمين والمراد به هنا اليقين واعلم انّ الفرضى يفتقر بعد معرفة الفتوى الى ثلاثة أعمال من الاعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الاعظم منها الثالث والاولان وسيلتان له بدأ بهما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر أصلت العدد اذا جعلته أصلا وهو ما بنى عليه غيره واصطلاحا أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر أنثيين اذا تمحضوا عصبة واتحدوا جهة وقربا وقوة والتصحيح تفعيل من الصحة ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالبا ازالة الكسر الذى وقع بين الفريق وسهامه من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والفرضى بمنزلة الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح

أربعة يتبعها عشرونا كابن وزوجة وأم وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنتين ومعتق وقوله الصادق فيه الحدس حشو لاجل القافية والحدس فى اللغة الظن والتخمين فهذه الاصول الثلاثة تعول اذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج وأختين لام وأختين لاب (٢ ٤) فان فيها نصفا وثلثا وثلثين فتحاصص أصحاب الفروض فى المال على نسبة فروضهم فتجمع سهامهم من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام يخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لان العول فى اللغة الارتفاع والزيادة وفى الاصطلاح زيادة فى عدد سهام أصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصباء قال

(فتبلغ الستة عقد العشره
فى صورة معروفة مشتهره
وتلحق التى تليها فى الاثر
بالعول افرادا الى سبع عشر
والعدد الثالث قد يعول
بثمنه فاعمل بما أقول)

أقول شرع يبين عول هذه الاصول الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها بالعول فالستة تعول الى سبعة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة فتعول أربع مرات على توالى الاعداد الى أن تبلغ عشرة وذلك فى صورة معروفة مشهورة بأم الفروخ بالخاء المعجمة وستأتى فتعول الى سبعة فى زوج وأختين لابوين أو لاب أو مختلفتين فللزوج النصف ثلاثة وللاختين الثلثان أربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللاختين ثلثان عائلان وهما أربعة أسباع وفى أم وأخوين لام وأختين لغيرها وتعول الى ثمانية كزوج وأم وأختين لغيرها وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة ويصير نصف الزوج فى الصورتين ربعا وثمنا ويصير فرض الام فى الاولى ثمنا وفى الثانية ربعا وتعول الى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات مفترقات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج وأختين لام وأختين لابوين أو لاب

السهام سمى فعل ذلك تصحيحا (قوله أربعة يتبعها عشرونا) أى يتبعها فى النطق بها والألف للاطلاق وكذا أجعونا (قوله وكذلك اذا كان مع السدس نصف أو ثلث) فيه اشارة الى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر وأما الاثنا عشر والاربعة والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قوله اذا كان فيها نصف وثلث) أى فتكون من ستة لان المخرجين بينهما تباين فيضرب أحدهما فى الآخر يحصل ستة فلا يتقيد بكون الستة من مخرج السدس فقط بل تكون من غيره (قوله كزوج وأم وابن الخ) أى لان مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة عددان متوافقان بالانصاف يضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر يحصل ماذكره المصنف (قوله لان العول فى اللغة الارتفاع الخ) وفى اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من الاصل عند ازدحام الفروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى زمن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وانما وقع فى زمن عمر رضى الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال أول من عال الفرائض عمر رضى الله عنه لما التويت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضا وقال ما أدرى أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان امرأ ورعا فقال ما أجد شيأ أوسع لى من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذى حق ما أدخل عليه من عول الفريضة اه وروى أن أول فريضة عالت فى الاسلام زوج وأختان فلما رفعت الى عمر رضى الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالاختين لم يبق للآخر حقه فأشيروا على فأول من أشار بالعول العباس على المشهور وقيل على رضى الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضى الله عنه والظاهر كما قال السبكى رحمه الله انهم كلهم تكلموا فى ذلك لاستشارة عمر رضى الله عنه اياهم واتفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضى الله عنه أظهر ابن عباس رضى الله عنهما الخلاف فى المباهلة فقيل له ما بالك لم تقل هذا لعمر فقال كان رجلا مهابا فهبته (قوله والى ثمانية) أى فتعول بمثل ثلثها فى ثلاث صور الاولى ماذكره المؤلف نصف وثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكرها المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لاب فللزوج النصف وللام الثلث وللاخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضى الله عنهما للزوج النصف وللام الثلث والباقى للاخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقى بين الام والاخت وتلقب هذه الصورة

وتلقب هذه الصورة بالغراء لاشتهارها كالكوكب الاغر والى عشرة كزوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج
وأم وأختين منها وأختين من غيرها وتلقب هذه الصورة بأم الفروخ بالخاء المعجمة بكثرة ما أفرخت بالعول والاثنا عشر تعول ثلاث
مرّات على توالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنتين وأم وزوج وكزوجة وأم
وأخت لام وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبنتين وزوج وأبوين وكزوجة وأختين لام وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة
وأم وولديها وأختين لغيرها وكجدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أو لاب وتلقب هذه الصورة بأم
الارامل وبأم الفروج بالجيم لانوثة الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين (٤٣) والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من
الاصول العائلة قد تعول وتلقب بالمسئلة البخيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة بثمنها الى سبعة وعشرين كاربع بنات ابن وأربع جدات وجد وثلاث زوجات كزوجة وبنتين وأبوين وتلقب هذه الصورة بالمنبرية قال (والنصف والباقى أو النصفان أصلهما فى حكمهم اثنان والثلث من ثلاثة يكون والربع من أربعة مسنون والثمن ان كان فمن ثمانيه فهذه هى الاصول الثانيه لايدخل العول عليها فاعلم ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من أصول المسائل وهى الاصول الثلاثة التى تعول شرع الآن فى بيان القسم الثانى وهى الاربعة التى لاتعول فكل مسئلة فيها نصف ومابقى كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب فأصلها اثنان والصورتان الاخيرتان تلقبان بالنصفيتين لان
كلا منهما فيها نصف ونصف وباليتيمتين لانهما لانظير لهما وكل مسئلة فيها ثلث ومابقى كأم وعم أو ثلثان ومابقى كبنتين وعم
أو ثلث وثلثان كأختين لام وأختين لاب فأصلها ثلاثة وكل مسئلة فيها ربع ومابقى كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقى كزوج
وبنت وعم فأصلها أربعة وكل مسئلة فيها ثمن ومابقى كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقى كزوجة وبنت وعم فأصلها ثمانية
وقوله من أربعة مسنون السنن هى الطريقة فهذه الاصول الاربعة لايدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فاسلك
طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطا فى القسمة فقد تصح المسئلة من أصلها وقد تحتاج الى الضرب يأتى بيانه

الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضى الله عنهما ان شاؤا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا
ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابتهال مأخوذ من
قولهم بهله الله أى لعنه وأبعده من رحمته او من قولك أبهلته اذا أهملته وأصل الابتهال
ماذكر ثم استعمل فى كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان الثالثة نصفان وسدسان كزوج
وثلاث أخوات متفرقات (قوله وتلقب هذه الصورة بأم الفروخ الخ) أى لانها شبهت
بطائر وحوله أفراخه وقيل انها لقب لكل عائلة الى عشرة (قوله وبالسبعة عشرية)
وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فهى ورثتها زوجة وبنتان وأم
واثنا عشر أخا وأختا والمتروك ستمائة دينار للبنتين أربعمائة لان لهما الثلثين وللام مائة
لان لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لان لها الثمن والباقى للاخوة خمسة وعشرون
لكل أخ اثنان وللاخت دينار واحد وقد نزلت بعلى رضى الله عنه فقالت له أخى مات
وترك ستمائة دينار فأعطونى دينارا واحدا من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا
وكذا وعدّ من ذكر فقالت نعم فقال لها حقك معك (قوله بالمنبرية) أى لان عليا رضى الله
عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل
نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ فقال صار ثمن المرأة تسعا وبهذا
قد تمت الاصول الثلاثة العائلة لان المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة
تكون عادلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب الفروض فهى عادلة
وان احتاجت للعاصب كما لو فضل شئ بعد أصحاب الفروض فهى ناقصة وان تزاحمت
الفروض وزادت فهى عائلة (قوله من أربعة مسنون) السنن بفتح السين والنون الاولى
الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب فى المخارج وهى
ان مخرج الكسر المنفرد سميه الا النصف فمخرجه اثنان فالربع سميه الاربع فهى مخرجه
والسدس سميه الستة فهى مخرجه وهكذا (قوله ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفى بعض
النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم * وهى صحيحة أيضا أى اقسم مصححا بين الورثة على
ماسيأتى وقد تم الكلام على الاصول الثانية التى لاتعول وهى الاثنان وضعفها وضعف

قال (وان تكن من أصلها تصح * فترك تطويل الحساب ربح * فأعط كلا سهمه من أصلها * مكملا أو عائلا من عولها)

أقول اذا كانت المسئلة تصح من أصلها بأن انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كأم وعمين وكزوج وثلاث بنين وكثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام وكأم الارامل فيقتصر فى القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس فى بعض والحاصل فى أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهام لان هذا كله تطويل فى الحساب من غير فائدة فتركه ربح للراحة فاعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا ان لم تكن المسئلة عائلة وعائلا ان كانت عائلة ففى ثلاث زوجات وأم وخمسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها تصح ربعها ثلاثة أسهم على (٤٤) ثلاث زوجات منقسمة عليهن لكل زوجة سهم وثلثها أربعة للام والباقى خمسة منقسمة على الاعمام لكل عم سهم وفى المباهلة وهى زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتعول الى ثمانية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو فى الحقيقة ربع ولكل من الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلاثة أثمان وفى أم الارامل وهى جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين السدس عائلا وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع عائلا وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللاخوات للام الثلث عائلا وهو أربعة لكل أخت سهم وللاخوات الباقيات الثلثان عائلان وهما ثمانية لكل منهن سهم فتعول الى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر دينارا ولذلك تلقب بالسبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست تنقسم على ذوى الميراث فاتبع مارسم

ضعفها والثلاثة فكمل بذلك الاصول السبعة المتفق عليها وبقى أصلان مختلف فيهما وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلان على الراجح لا تصحيحان وقد تقدم الكلام عليهما (قوله وان تكن من أصلها تصح الخ) أى اذا كانت المسئلة تنقسم على من فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس فى بعضها لان ذلك خطأ فى الصناعة وترك ذلك ربح للراحة (قوله وكثلاث زوجات الخ) اى فهى منقسمة عليهم من أصلها وهى اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة منهن سهم واحد وللام الثلث أربعة منقسمة عليها والباقى خمسة أسهم للاعمام الخمسة لكل واحد منهم سهم (قوله وكأم الارامل) وتقدم أنها جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين أولاب وتقدم انها من اثنى عشر وتعول الى سبعة عشر للجدتين اثنان لكل واحدة منهن سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللاخوات للام أربعة لكل واحدة منهن سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهن سهم فلا تحتاج الى ضرب الرؤس بعضها فى بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قوله وان ترى السهام) أى الحظ والنصيب (قوله بالوفق) أى بالنظر فى الوفق لعلك تجد بين الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أى للوفق على الوجه الآتى فهو أخصر من ضرب الكامل فى الكامل وان كان صحيحا أيضا لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قوله فأنت الحاذق) أى العارف المتقن الحكم يقال حذقته بالكسر أى عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالفتح والكسر حذقا وحذاقا وحذاقة احكمه (قوله ودع عنك الجدال والمرا) عطف المراء على الجدال عطف تفسير والجدال مقابلة الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لاظهار الحق فهو محمود ان كان مبتغيا به وجه الله تعالى والمرا تقدم أنه تفسير للجدال قال القرطبى فى مختصر الصحاح ماريته أماريه مراء جادلته اه فعلم من هذا ان الجدال والمراء مترادفان فعطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين وفى الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت فى ربض الجنة ومن تركه وهو محق بنى له بيت فى وسطها ومن حسن خلقه بنى له بيت فى أعلاها رواه أبو داود والترمذى رحمهما الله عن أبى أمامة رضى الله عنه وربض الجنة

واطلب طريق الاختصار فى العمل * بالوفق والضرب يجانبك الزلل * واردد الى الوفق الذى يوافق واضرب به فى الاصل فأنت الحاذق * ان كان جنسا واحدا أو أكثرا * فاحفظ ودع عنك الجدال والمرا) اقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر بأن انكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما رسم أى اتبع الاثر الذى رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار فى العمل بالوفق

وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤسه وبين الرؤس بعضها مع بعض واضرب به في أصل المسئلة واعمل بالوفق وال
لان كل مسئلة اذا ماضربت رؤس فريقها بعضها في بعض والحاصل في أصلها صح قسمها من الحاصل سواء كان فيها
على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصح ـ أ ـ ا
الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤس في الرؤس كما اذا خلف
اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة للجدات السدس سهم يباين عددهن وللاخوة الثلث سهمان يباين
للاعمام يباين عددهم والرؤس متماثلة فاضرب عدد رؤس أحد الفرق (٤٥) وهو خمسة في أصل المسئلة
ثلاثين ولو
في بعض والحاصل في أصلها لصحت من سبعمائة وخمسين واذا كانت المسئلة تصح في عدد قليل فتصحيحها من عدد أكثر منه خطأ في الصناعة الحسابية فاذا سلك الحاسب طريق الاختصار بالوفق والضرب جانبه الخطأ وذلك بأن تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تباين رؤس الفريق المنكسر عليه كام وخمسة أعمام فاضرب عدد رؤسه في أصل المسئلة ان لم تكن عائلة أو في مبلغها بالعول ان عالت يحصل المطلوب ففي المثال اضرب عدد الاعمام وهو خمسة في أصلها ثلاثة تصح من خمسة عشر وفي زوج وثلاث أخوات لابوين أصلها ستة وتعول الى سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عليه وأربعة للاخوات تباين عددهن فاضرب عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها

الجنة قال المنذري رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المعجمة ما حولها اهـ وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو ليماري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ) والحاصل أن للعلماء نظرين النظر الاول بين الرؤس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأتى فيه التداخل ولا التماثل لان المماثلة اذ وجدت بين الرؤس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت الرؤس داخلة في السهام فهي منقسمة أيضا وان كانت السهام داخلة في الرؤس فالنظر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه هنا وأما النظر الثاني فانه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي في كلام الناظم أنه يكون بالنسب الاربع وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قوله وان ترى الكسر على أجناس الخ (قوله ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك انك تضرب رؤس الجدات الخمس في رؤس الاخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الاعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعمائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله تصح من خمسة عشر) هذا مثال لما لا عول فيه (قوله تصح من خمسة وثلاثين) هذا مثال لما فيه العول للزوج نصف عائل وهو ثلاثة من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بخمسة عشر منقسمة عليه وللاخوات العشرين الثلثان عائلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهن سهم (قوله فانها في الحكم عند الناس الخ)

بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فارد الفريق الموافق الى وفقه واضرب به في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للام سهم صحيح ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم ويوافقان عددهم بالنصف فرد عدد رؤسهم الى نصفه ثلاثة واضرب به في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين أختا لاب أصلها ستة وتعول الى سبعة ثلاثة للزوج صحيحة تنقسم عليه وأربعة للاخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فرد عددهن الى ربعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال (وان ترى الكسر على أجناس *
عند الناس * تحصر في أربعة أقسام فانها في الحكم

يعرفها الماهر فى الاحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق مصاحب * والرابع المباين المخالف * ينبيك عن تفصيلهن العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان انكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وهو قوله وان ترى الكسر على أجناس فانظر الفريق الذى تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذى توافقه سهامه ترده الى وفقه وتحفظ وفقه ثم تنظر فى المحفوظين أو فى محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة فى أربعة أقسام أما ان يكونا متماثلين وهما المتساويان كخمسة وخمسة واما ان يكونا متناسبين وهو ان يكون

أقلهما جزأ من أكثرهما أى ينسب الى الاكثر بالجزئية كنصفه وثلثه وعشره ونصف ثمنه وهذا تعبير العراقيين المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما بالمتداخلين واما ان يكونا متوافقين وهو ان يكون بينهما موافقة بجزء من اجزاء كالاربعة والستة فانهما متوافقان بالنصف واما ان يكونا متباينين وهو أن لايكون بينهما موافقة بجزء من الاجزاء كالخمسة والثمانية فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على اربعة ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال

(نخذ من المماثلين واحدا
وخذ من المناسبين الزائد
واضرب جميع الوفق فى الموافق
واسلك بذاك أنهج الطرائق
وخذ جميع العدد المباين
واضربه فى الثانى ولا تداهن
فذاك جزء السهم فاعلمنه
واحذر هديت ان تضل عنه
واضربه فى الاصل الذى تأصلا * وأحص ما انضم وما تحصلا * واقسمه فالقسم اذا صحيح * يعرفه الاعجم والفصيح) أقول اذا الذى كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذى باينته سهامه ووفق الفريق الذى وافقته سهامه فانظر فى المحفوظين المثبتين فان كانا متماثلين نخذ احدهما وان كانا متناسبين نخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما فى جميع الآخر وان كانا متباينين فاضرب بجميع احدهما فى جميع الآخر فالحاصل فى كل حالة من الحالات الاربع هو جزء سهم المسئلة فاضربه فى اصلها ان لم يكن عائلا وفى مبلغه بالعول ان كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد الذى يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة

أى فالنسبة الواقعة بين المثبتين عند الفرضيين محصورة فى أربعة أقسام وهى التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتى فى كلامه (قوله يعرفها الماهر فى الاحكام) أى الحاذق فى الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير فى الفرائض (قوله من بعده مناسب) أى بعده فى الذكر عدد مناسب أى بينه مناسبة أى مداخلة وقوله العارف أى العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين الى آخره) والحاصل أن الانكسار على فريق وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية لان الجدات عندهم لا ينكسر عليهن فرضهن وذلك لان الانكسار على أربع فرق لا يكون الا فى اثنى عشر أو أربعة وعشرين ولا يرث عندهم الا جدتان فقط والسدس من هذين الاصلين الذى هو نصيبهما منقسم عليهما (قوله نخذ من المماثلين واحدا) أى اذا كان بينهما مماثلة كخمسة وخمسة مثلا (قوله وخذ من المناسبين الخ) أى المتداخلين كاثنين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكتفى بالاكثر ويضرب فى أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفق فى الموافق الخ) أى اذا كان بين الرؤس موافقة كخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلا فبينهما موافقة بالثلث لان الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو أحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب فى كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب فى أصل المسئلة (قوله انهج الطرائق) أى أوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح (قوله وخذ جميع العدد المباين الخ) أى بأن تضرب كامل أحد المتباينين فى كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب فى المسئلة (قوله ولا تداهن) أى لا تصانع لان المداهنة هى المصانعة بمعنى المواراة (قوله فذاك) أى ما حصلته من النسب الاربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين فى كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذى تأصلا) تأكيد لاصالته (قوله واحص) أى اضبط لان الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحيح) أى لا خطا فيه لانك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهى المذكورة فى كلامه (قوله يعرفه الاعجم) وهو

كما سنبينه فالمحفوظات المتماثلات كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أو خمسة عشر عما وكام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عما جزء سهمها خمسة في الصور الثلاث وتصح من ثلاثين والمتناسبان كام وار بعة اخوة لام واربعة اعمام او اثنى عشر عما جزء سهمها اربعة وتصحان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة عشر اخالام وعشرة اعمام او ثلاثين عما وكام وثلاثين اخالام وعشرة اعمام او ثلاثين عما والتوافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجزء سهم كل صورة منها ثلاثون وتصح من مائة وثمانين والمتباينان كام وثلاثة اخوة لام وعمين أو ستة أعمام وكام وستة اخوة لام وعمين او ستة اعمام جزء سهم كل منها ستة وتصح من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسئلة على الورثة بان (٤٧) تضرب جزء سهم المسئلة في نصيب كل فريق من أصل المسئلة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح وان وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر ما بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد رؤس الفريق المباين ووفق رؤس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فأحدها جزء السهم وان كانت متداخلة فاكثرها جزء السهم وان كانت متباينة فاضرب بعضها في بعض فالحاصل جزء السهم وان كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر في محفوظين منها وخذ أحدهما ان تماثلا وأكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الاخر ان توافقا وفي جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما أخذته وبين محفوظ ثالث وخذ أحدهما أو أكبرهما أو الحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر أو في كله على ما سبق فالمأخوذ ثانيا هو جزء سهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أخذته ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ أحدهما او أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر أو في كله فهو جزء سهم المسئلة اضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح فلو خلف خمس جدات وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل وتصح من ثلاثين أو خلف خمسة اخوة لام وعشر جدات وعشرين عما فجزء سهمها عشرون للتداخل وتصح من مائة وعشرين أو خلف عشر جدات وخمسة عشر أخا لام وخمسة وعشرين عما

الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجمية والمراد بالفصيح هو البليغ قال القرطبي فصح بالضم فصاحة صار فصيحا أي بليغا اهـ (**قوله** كام وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (**قوله** كام وعشرة اخوة لام وخمسة عشر عما) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمتناسبان المتداخلان (**قوله** وتصحان من أربعة وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق وتباينه في آخر مع تداخل الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس السهام في الفريقين مع تداخل الرؤس فيهما (**قوله** والمتوافقان كام وخمسة عشر أخا لام الخ) أي اضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما بالخمس لان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس العشرة أعمام اثنان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكر الشارح وقوله أو ثلاثين عما لان بينهما موافقة بثلث الخمس لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثلث خمس الثلاثين اثنان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (**قوله** وكام وثلاثين أخا لام وعشرة أعمام) مثال لتوافق فريق سهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر وبين هذا المحفوظ مع عشرة أعمام توافق بالخمس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين عما مثال لتوافق رؤسهم سهامهم لان سهامهم ثلاثة فثلثها واحد وثلث الثلاثين عشرة ولا يخفى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الاول (**قوله** وتصح من ستة وثلاثين) لكن الاولى مثال للتباين بين الرؤس والسهام وكذلك بين الرؤس وتسمى صماء لانها عمها التباين وكذا كل مسئلة عمها التباين والثانية مثال لتباين فريق سهامه وموافقة الآخر والثالثة كذلك والرابعة مثال للتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (**قوله** للتداخل) أي بين الرؤس بعضها مع بعض وأما بين الرؤس والسهام فتباين في الجميع

فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاث اخوة لام وخمسة اعمام أو جدتين
وستة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصح من مائة وثمانين ولو خلف اربع
زوجات وثمان جدات وستة عشر اخا لام واربعة اعمام فأصلها اثنا عشر ووقع الكسر فيها على اربع فرق وجزء سهمها
اربعة لتماثل المحفوظات وتصح من
ثمانية واربعين ولو خلف زوجتين
وست جدات وعشرة اخوة لام
وسبعة اعمام لكان جزء سهمها
مائتين وعشرة لتباين المحفوظات
وصحت من الفين وخمسمائة وعشرين
وان خلف اربع زوجات وخمس
جدات وسبع بنات وجدا فأصلها
اربعة وعشرون وتعول الى سبعة
وعشرين وجزء سهمها مائة
واربعون وتصح من ثلاثة آلاف
وسبعمائة وثمانين * (تنبيه) * الجزء
بضم الجيم مهموز الآخر ويجوز
في الزاي السكون والضم والحذر
بالحاء المهملة والذال المعجمة
الاحتراز والزيغ بالزاي وآخره غين
معجمة هو الميل والاحصاء الضبط
والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف
مصدر قسم وبكسر القاف
النصيب وكلامه يحتملها والاظهر
الفتح والاعجم الذي لا يفصح عن
مقصوده ولا يبينه والفصيح ضده
وغالب ذلك حشو قال

(فهذه من الحساب جمل
يأتي على مثالهن العمل
من غير تطويل ولا اعتساف
فاقنع بما بين فهو كاف)

اقول الجمل بفتح الميم جمع جملة
بسكونها اي فهذه جمل من الحساب
ومجردة عن المثل يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق العمل بالكسر
المثال الصفة التي تصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو الاخذ على غير الطريق واقنع من القن

(قوله فجزء سهمها مائة وخمسون) وجه ذلك انك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنان وتضربهما في الخمسة عشر أخا لام يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضرب به في الخمسة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فللجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهن خمسة عشر وللاخوة للام سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلثمائة لكل واحد منهم عشرون وللاعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين بأربعمائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فاذا احصيت ما ذكره تجده كاملا (قوله وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك انك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثة وتضرب به في كامل العشرة الاخوة للام يحصل ثلاثون لان بين الجدات الست والعشرة الاخوة للام توافقا بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الاعمام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف فيضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فللزوجتين الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر وللجدات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهن سبعون وللعشرة الاخوة للام الثلث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثمانمائة وأربعين لكل واحد منهم أربعة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للاعمام السبعة مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فاذا جمعت ما ذكر وجدته كاملا (قوله وتصح من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين) وبيان ذلك انك تأخذ رؤس الزوجات الاربع وتضربها في عدد الجدات الخمس يحصل عشرون تضربها في البنات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فللزوجات الثمن ثلاثة اسهم من اصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروب به في مائة وأربعين بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهن مائة وخمسة وللجدات الخمس السدس عائلا من الاصل المذكور أربعة اسهم مضروب به في مائة وأربعين بخمسمائة وستين لكل واحدة منهن مائة واثنا عشر وللبنات السبع الثلثان من الاصل المذكور ستة عشر سهما مضروبة في مائة وأربعين بألفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهن ثلثمائة وعشرون وللجد السدس عائلا اربعة أسهم مضروبة في مائة واربعين بخمسمائة وستين فاذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين كما ذكره المؤلف (قوله من غير تطويل) أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضيين والحساب (قوله فاقنع الخ) أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع

وهي الرضا بالقسم والماضي قنع وزن فرح فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم الاول مكسور الثاني مشدد مبني لما لم يسم فاعله اي وضح والكافي المغني عن غيره والبيتان كلاهما حشو وتطويل لا يحتاج اليهما * (باب المناسخات) * أقول هـذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة الى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى ميتين فصاعـدا فلهذا ذكره عقبه والمناسخة في الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث او اكثر سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية او لان المال ينتقل فيها من وارث الى وارث والنسخ في اللغـة الازالة أو النقل ومنـه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال

(وان يمت آخر قبل القسمه
فصحح الحساب واعرف سهمه
واجعل له مسئلة اخرى كما
قد بين التفصيل فيما قدما
وان تكن ليست عليها تنقسم
فارجع الى الوفق بهذا قد حكم
وانظر فان وافقت السهاما
فخذ هديت وفقها تماما
واضربه أو جميعها في السابقه
ان لم يكن بينهما موافقه
وكل سهم في جميع الثانيه
يضرب أو في وفقها علانيه
وأسهم الاخرى ففي السهام
تضرب أو في وفقها تمام
فهذه طريقة المناسخه
فارق بها رتبة فضل شامخه)

أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثة الاول قبل قسمة تركته فصحح مسئلة الميت الاول واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل له مسئلة أخرى بأن تصحح مسئلة وتقسمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل مثاله ماتت امرأة

بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضي والاحاديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة فنها ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عز من قنع وذل من طمع اهـ وأما قنع بالفتح فمعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبد ان قنع
فاقنع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع

فقوله العبد حران قنع بكسر النون بوزن فرح أي رضي وقوله والحر عبد ان قنع بفتح النون بوزن ضرب أي سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح النون بوزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو بكسر النون بوزن تضرب أي لا تسأل غير خالقك وسيدك لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطي المانع فنسأل الله تعالى أن يمنحنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله فما شئ يشين سوى الطمع الشين هو الشئ المستكره المستقبح أي لم يكن هنالك أقبح من الطمع فهو يذل صاحبه أعاذنا الله منه (فائدة) في معرفة قسمة القيراط وهي أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتعول لثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين مخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة قراريط وللاخت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب للام اثنين في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها ستة قراريط فاذا جمعت ذلك وجدته أربعة وعشرين وعلى هذا فقس (قوله باب المناسخات) ولما انتهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيحها بالنسبة لميتين فأكثر وسميت مناسخة لانها من النسخ وهو لغة الازالة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب أي نقلته وشرعا رفع حكم شرعي باثبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسبة لان المعنى ازالة أو تغيير ما صحت منه الاولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني (قوله هديت) هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل خذ والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخير فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علانية أي جهرا (قوله رتبة فضل شامخه) أي مرتفعة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمخ الرجل شموخا أي

عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبوين فمسئلة الميت الاول تصح من أصلها ستة للزوج ثلاثة وللام سهمان وللعم سهم ومسئلة الثانى وهو الزوج فى الصورتين تصح من ثلاثة وسهامه من الاولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناسخة كلها من ستة وهذا مراده بقوله كما قدبين التفصيل فيما قدما وان لم تنقسم سهام الثانى على مسئلته فارجع الى الوفق بان تنظر هل بين سهام الثانى ومسئلته موافقة أو مباينة فان وافقت سهامه مسئلته فخذ وفق مسئلته واضربه فى المسئلة السابقة وهى مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثانى وبين مسئلته موافقة بان تباينا فاضرب مسئلته جميعها فى السابقة يحصل فى الحالين تصحيح المناسخة مثاله والمسئلة الاولى بحالها مات ٥٠ الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لاب فمسئلته فى الصورتين تصح من أصلها ستة وسهامه من الاولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته بل توافقها بالثلث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهمان فى مسئلة الاول وهى ستة تصح المناسخة من اثنى عشر للام من الاولى أربعة ولعمها سهمان ولورثة الزوج ستة وان مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة اخوة لابوين أو لاب صحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنت خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أى الزوج من الاولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها فى الاولى تصح المناسخة من ستين لام الاولى منها عشرة ولامها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون واذا أردت أن تقسم المناسخة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الاولى فى جميع المسئلة الثانية عند مباينتها لسهام صاحبها وفى وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث من الثانية فى جميع سهام مورثه عند التباين وفى وفقها عند التوافق ففى صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن سته بنين سهم تقدم انها تصح من اثنى عشر لموافقة مسئلة الثانى سهامه بالثلث لام الميتة الاولى من مسئلتها سهمان فى وفق الثانية وهو سهمان فلها أربعة ولعمها سهم فى السهمين يحصل له سهمان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم فى ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفى صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة أخوة تقدم أنها تصح من ستين لمباينة سهام الثانى مسئلته فاضرب لام الاولى سهمين فى عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهما فى العشر فله عشرة واضرب لبنت الميت الثانى خمسة من مسئلته فى سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته سهما فى الثلاثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدى ولم يذكر

ارتفع بأنفه تكبرا والانف ارتفع كبرا وأنوف شمخ وجبال شوامخ (قوله فاذا أردت ان تقسم المناسخة) أى بأن تقول من له شئ من الاولى أخذه مضروبا فى كل الثانية عند التباين أو فى وفقها عند التوافق ومن له شئ من الثانية أخذه مضروبا فى كل سهام مورثه من الاولى عند التباين أو فى وفقها عند التوافق (قوله ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط الخ) واذا اردت معرفة ما اذا مات أكثر من ميتين فصحح المسئلة الاولى واعرف سهام الميت الثانى منها واعمل للثانى مسئلة أخرى وانظر هل بينهما أى بين سهام الثانى منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته فى كامل الاخرى بأن تصححها وتقسمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثانى من المسئلة الاولى على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثانى على مسئلته فارجع الى الوفق أو جميع مسئلته فى جميع الاولى عند التباين يحصل تصحيح المناسخة ثم تجعل ما صحت منه المسئلتان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مسئلته كما صنعت فى الاولين ثم فى الرابعة كذلك ومثال ذلك ماتت امرأة عن زوجها وأمها وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمسئلة الاولى من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام الثلث سهمان وللعم ما بقى وهو سهم واحد فثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لان مسئلته من خمسة عدد رؤس بنيه فبينهما تباين فاضرب المسئلة الاولى ستة فى الثانية وهى خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم ماتت الام عن أربعة اخوة لاب فخذ سهام الام من الاولى اعتبارا بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلتها وهى أربعة تجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الاربعة اثنان فى الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم مات العم عن عشرة بنين فخذ سهامه عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناسخة الجامعة للمسائل الاربع كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الام عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة العم عشرة لكل واحد منهم

كيفية قسمة التركات وهي الثمرة المقصودة بالذات فنحن نذكرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية
قدرا وقيمة كالدراهم والدنانير ففيها طرق منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل
على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن ام وزوجة وعم وترك مائة دينارا فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام اربعة وللعم خمسة فاضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للام اربعتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثة وثلاثون وثلث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له احد واربعون وثلثان ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال اقسم المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة الام وخمسة العم يحصل لكل واحد ما ذكرناه ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالمأخوذ حصته فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الام الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فله ربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها
سواء كانت اجزاؤها متصلة أو منفصلة متساوية القيمة أو مختلفتها

سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بأن تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل الاربع فللزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فاثبت الخمسة وللام منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الى نصفها اثنين واثبتهما وللعم منها واحد على مسئلته وهي عشرة تباينها فاثبت العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فجزء سهمها عشرة للتداخل فاضرب به في أصلها ستة تصح من ستين للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللام اثنان من ستة فاضربها في العشرة فلها عشرون فاقسمها بين اخواتها الاربع وللعم واحد من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فيحصل لكل واحد من ورثة الزوج والام والعم ما قدمناه (**قوله** كيفية قسمة التركات الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه لانها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهمام عن الجوهري رحمهما الله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى أجزاء منسوبة عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه او معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركات جمع تركة وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها اللغوي في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهمام قال الامام في النهاية ولو قلنا ثمرة الفرائض ونتيجتها لم يكن ذلك بعيدا (**قوله** ففيها طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالاوجه وهي خمسة ذكر منها ثلاثة الاولى اضرب ثم اقسم وأشار لها بقوله منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الخ والثانية اقسم ثم اضرب وأشار اليها بقوله ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار اليها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ وبقي طريقان لم يتعرض لهما المؤلف وهما أن تقسم ما صحت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج من تلك القسمة ففي المثال المتقدم اقسم الاثني عشر على المائة بأن تنسبها اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة وسهام الام الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكر أو ان تقسم ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت مصحح المسئلة على نصيبه ففي المثال المذكور اقسم الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسم المائة يحصل لها ما ذكر واقسم الاثني عشر على سهام الام وهي الاربعة يخرج ثلاثة اقسم عليها المائة عليها يحصل لها ما ذكر واقسم الاثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسم المائة عليها يحصل له ما ذكر

(باب ميراث الخنثى المشكل) أقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحمل فان الناظم ذكرهما أيضاً و يفرد كل مسئلة من المسائل الثلاث بباب والخنثى المشكل قسمان قسم له آلة الرجال وآلة النساء جميعا وقسم له ثقبة يخرج منها البول لاتشبه آلة من الآلتين وهذا الثانى مشكل لا يتضح مادام صبيا فاذا بلغ امكن اتضاحه والاول قد يتضح وان كان صبيا ولاشكالهما واتضاحهما علامات من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذكر ذلك و بسطه كتب الفقه والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة لعدم صحة مناكحته ولا ابا ولا جدا ولا اما ولا جدة لانه لو كان واحدا مما ذكر لكان واضحا والفرض انه مشكل وأما الواضح فحكمه واضح مما سبق قال

(وان يكن فى مستحق المال
خنثى صحيح بين الاشكال
فاقسم على الاقل واليقين
تحظ بالقسمة والتبيين)

اقول اذا مات انسان وخلف ورثة فيهم خنثى مشكل بين الاشكال اى ظاهر الاشكال فيعامل هو ومن معه من الورثة بالاضر من ذكورة الخنثى وانوثته فيعطى كل واحد الاقل المتيقن عملا باليقين ويوقف الباقى الى اتضاح حال المشكل فيعمل بحسبه اوالى أن يصطلحوا فلومات عن ابن وولد خنثى مشكل فبتقدير ذكورة الخنثى يكون المال بينه وبين الابن بالسوية لكل واحد منهما نصف المال و بتقدير انوثته يكون للخنثى الثلث وللابن الثلثان فيقدر الخنثى انثى فى حق نفسه فيأخذ الثلث فقط و يقدر ذكرا فى حق الابن فيأخذ الابن النصف لانه متيقن به و يوقف السدس الباقى بينهما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب الخنثى او لم يختلف نصيب غيره ممن معه من الورثة يعطى نصيبه كاملا لانه الاقل فلو خلف أخا شقيقا وولد ام خنثى مشكلا كان له السدس فرضا لانه لا يختلف بذكورته وانوثته وللشقيق الباقى ولو خلف بنتا وولد ابوين اوولد اب خنثى مشكلا فللبنت النصف فرضا وللخنثى الباقى تعصيبا لانه اما عصبة بنفسه او عصبة مع غيره ولو خلف زوجة واما وولدا خنثى مشكلا وابنا فللزوجة الثمن وللام السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بأنوثته وللخنثى ثلث الباقى وللابن نصف الباقى و يوقف سدس الباقى بينهما فمسئلة ذكورته تصح من ثمانية واربعين ومسئلة انوثته تصح من اثنين وسبعين

(قوله باب الخنثى المشكل الخ) أتى به مؤخرا عن ميراث الذكور والاناث المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالثاء المثلثة مأخوذ من الانخناث وهو التثنى والتكسر أو من قولهم خنث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وألفه للتأنيث فهو منصرف والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكرة وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قوله آلة الرجال) أى من الذكر والبيضتين وآلة النساء ومسئلة الخنثى من شذوذات المسائل الخارجة عن الاصول والقواعد وهل يوجد فى غير الآدميين قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات قال صاحب التنبيه يقال ليس من الحيوانات خنثى الا فى الآدميين والابل قال قلت ويكون فى البقر فقد جاء فى جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الانثى ولا ذكر الثور وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسألونى عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانها ذكر أو أنثى وكلاهما يجزى لانه ليس فيه ما ينقص اللحم وافتيتهم بذلك (قوله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا الخ) أى فهو منحصر فى اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة والولاء (قوله تحظ) جواب الامر وهو قوله فاقسم وقوله بالقسمة والتبيين اى الايضاح (قوله اذا مات انسان) عبر به لانه يعم الذكر والانثى على احدى اللغات والخنثى لا يخلو عنهما (قوله اوالى ان يصطلحوا) أى بتساو أو تفاضل ولابد من جريان التواهب ويغتفر الجهل هنا للضرورة (قوله فبتقدير ذكورة الخنثى الخ) اشار الى ان الطريق على مذهبنا فى حساب مسائل الخناثى ان تصحح المسئلة بتقدير ذكورته فقط و بتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح ففى المثال الذى ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنثى تكون المسئلة

والجامعة لهما مائة واربعة واربعون لتوافقهما بثلث الثمن للزوجة منها ثمانية عشر وللام اربعة وعشرون وللخنثى بتقدير انوثته اربعة وثلاثون وللابن احد وخمسون بتقدير ذكورة الخنثى والموقوف بينهما سبعة عشر وفهم من كلام الناظم أيضا انه لو كان الخنثى او غيره من الورثة يرث بتقدير ولا يرث بتقدير آخر لم يعط شيأ لان الاقل هو لاشئ فلو ترك ولد اخ خنثى مشكلا وعما فبتقدير ذكورته له الكل ولاشئ للعم وبتقدير أنوثته له النصف فرضا والباقى للعم فيقدر ذكرا فى حق العم وأنثى فى حق نفسه فيعطى الخنثى النصف ويوقف النصف الآخر بينه وبين العم ولو خلفت زوجا وولد أخ خنثى مشكلا وعما فللزوج النصف والباقى للخنثى بتقدير ذكورته ولاشئ له بتقدير أنوثته لان بنت الاخ ساقطة فيكون الباقى للعم فلا يعطى الخنثى ولا العم شيأ ويوقف النصف الباقى بينهما ان ظهر الخنثى ذكرا أخذه أو أنثى أخذه العم قال

من اثنين لكل واحد منهما واحد وبتقدير أنوثته تكون المسئلة من ثلاثة وبين الثلاثة والاثنين تباين فتضرب أحد الاصلين فى الآخر فحاصل الجامعة ستة فان قسمتها على مسئلة الذكورة كان لكل ثلاثة وان قسمتها على مسئلة الانوثة كان للخنثى اثنان وللذكر المحقق أربعة فالاضر فى حق الخنثى أنوثته فيعطى سهمين والاضر فى حق الابن ذكورة الخنثى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان اتضح بالذكورة أخذه وان اتضح بالانوثة أخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى أن يصطلحا وأما كيفية العمل على مذهب الامام مالك ففى المثال المتقدم تضرب الستة الجامعة بين المسئلتين فى اثنين حالتى الخنثى فيحصل اثنا عشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الانوثة اربعة ومجموع الحصتين عشرة فيعطى نصفها خمسة فهى له وللواضح بتقدير ذكورة الخنثى ستة وبتقدير الانوثة ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها سبعة فهى له فاذا جمعت الخمسة والسبعة تجدها اثنى عشر فلا يوقف شئ لان القاعدة عندهم ان للخنثى نصف حصتى الذكر والانثى وأما عند الحنفية فللخنثى الثلث وللواضح الثلثان فيعامل بالاضر فى حق نفسه فقط وأما عند الحنابلة فعندهم انه اذا لم يرج اتضاحه فكالمالكية وان رجى اتضاحه فكالشافعية (**قوله** والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون الخ) لان ثلث ثمن الثمانية والاربعين اثنان وثلث ثمن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما فى كامل الآخر حصل ماذكره المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسئلة الذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والاربعين ثلاثة فهى جزء السهم فى مسئلة الذكورة وان قسمتها على مسئلة الانوثة حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهما جزء السهم فى مسئلة الانوثة (**قوله** للزوجة ثمانية عشر) أى مطلقا لان لها من مسئلة الذكورة ستة مضروبة فى ثلاثة فلها ماذكر ولها من مسئلة الانوثة تسعة مضروبة فى اثنين فلها ماذكر فلا يختلف نصيبها بذكورة ولا بأنوثة (**قوله** وللام أربعة وعشرون) اى على التقديرين لان لها فى مسئلة الذكورة ثمانية فى ثلاثة ولها فى مسئلة الانوثة اثنا عشر فى اثنين بأربعة وعشرين فيهما فلم يختلف نصيبها فى التقديرين (**قوله** وللخنثى بتقدير انوثته اربعة وثلاثون) لان الاضر فى حقه انوثته فله ماذكر لان له من الواحد والخمسين الباقية بعد الفروض من مسئلة الانوثة سبعة عشر مضروبة فى اثنين بماذكر (**قوله** وللابن احد وخمسون بتقدير ذكورة الخنثى) أى لان له من مسئلة الذكورة سبعة عشر مضروبة فى ثلاثة بماذكر (**قوله** والموقوف بينهما سبعة عشر) أى فان اتضح بالذكورة فهى له وان اتضح بالانوثة فهى للواضح فان لم يحصل اتضاح فيصطلحا كما تقدم هذا مذهبنا واما عند الامام مالك فيدفع له نصف الحصتين كما تقدم وبيان ذلك ان تضرب المائة والاربعة والاربعين فى حالتى الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثمانون ومن له شئ من تصحيح المسئلتين اخذه مضروبا فى اثنين فللزوجة ثمانية عشر فى اثنين بستة وثلاثين وللام اربعة وعشرون فى اثنين بثمانية

(واحكم على المفقود حكم الخنثى
ان ذكرا كان أو هو أنثى)
أقول اذا مات انسان وبعض ورثته
مفقود بأن غاب عن وطنه أو أسر
وطالت غيبته وجهل حاله فلا يدرى
أحي هو أم ميت فاحكم على هذا
المفقود بالحكم الذى حكمت به
على الخنثى وهو أن تقسم المال بين
الحاضرين على الأقل المتيقن
وذلك بأن تقدر حياته وتنظر فيها
وتقدر موته وتنظر فيه فمن اختلف
نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطه
أقل النصيبين ومن لا يختلف
نصيبه يعطاه فى الحال كاملا ومن
يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيأ
ولا يعطى لورثة المفقود شىء لاحتمال
حياته عملا باليقين فى الكل ويوقف
الباقى الى أن يظهر حاله أو يحكم
قاض بموته اجتهادا مثاله مات
وخلف ابنين أحدهما مفقود
فللابن الحاضر النصف لاحتمال
حياة المفقود ويوقف النصف
الآخر ولو خلفت زوجا وأما
وأخوين لابوين أو لأب أو لام
أحدهما مفقود فللزوج النصف
كاملا وللاخ الحاضر السدس
سواء كان شقيقا أو لاب أو لام لعدم
اختلاف نصيب الزوج ونصيب
الاخ وللام السدس لاحتمال حياة
المفقود ويوقف السدس الباقى
فان ظهر المفقود حيا فهو له أو
ميتا فهو للام قال

وأربعين وللخنثى بتقدير ذكورته احد وخمسون مضروبة فى اثنين بمائة واثنين وله بتقدير
انوثته أربعة وثلاثون مضروبة فى اثنين بثمانية وستين فمجموع الحصتين مائة وسبعون
فيعطى نصفها خمسة وثمانين وللواضح فى مسئلة الذكورة أحد وخمسون وله فى مسئلة
الانوثة ثمانية وستون فيضرب كل منهما فى اثنين فيحصل مائتان وثمانية وثلاثون فيعطى
نصفها مائة وتسعة عشر فاذا اجمعت ماحصل للخنثى وهو خمسة وثمانون وماحصل للواضح
وهو مائة وتسعة عشر وجدته مائتين وأربعة وهذا هو الباقى بعد أصحاب الفروض من
أصل مائتين وثمانية وثمانين فلا يوقف شئ وأما على مذهب الامام أبى حنيفة والامام
أحمد فقد علمته مما تقدم فلا نطيل بذكره (**قوله** واحكم على المفقود الخ) أى كحكمه فى
المعاملة بالاضر من تقدير حياته أو موته الى ان يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به
من غاب عن وطنه غيبة وخفى خبره ولا تعرف حياته ولا موته فى تلك الغيبة (**قوله** فمن
اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع لمن يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث
بأحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأب حضور وأخ شقيق مفقود فللزوجة
الربع فى الحالين وللام السدس لانه أقل الحالين ولا شئ للاخ للاب لان الاضر فى حق
الام والاخ للاب حياة الشقيق فترد الام الى السدس ويحجب الاخ للاب حرمانا ويوقف
الباقى حتى يظهر الحال فهى على التقديرين من اثنى عشر للزوجة ثلاثة لان نصيبها
لا يختلف وللام سهمان لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقى فان ظهر الشقيق حيا
أخذه ومع الام حقها أو ظهر ميتا كمل للام ثلثها فتعطى سهمين من الموقوف والباقى
خمسة للاخ للاب فمن لا يختلف نصيبه هى الزوجة ومن يختلف هى الام ومن يرث
بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الاخ للاب (**قوله** أو يحكم قاض بموته
الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا
وقت الحكم دون غيره فمن مات من ورثته قبل الحكم ولو بلحظة لم يرث
شيأ أو حدث بعد الحكم بزوال مانع عنه بعتق أو اسلام ولو بلحظة لم يرث شيأ أيضا قال
السبكى وهذا كله اذا أطلق القاضى الحكم أما اذا امضت مدة زائدة على ما يغلب على
الظن أنه لا يعيش فوقها او حكم القاضى بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه
بزمن معلوم فينبغى أن يصح ويعطى لمن كان وارثه فى ذلك الوقت وان كان سابقا على
الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب وان لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت
الذى حكم الحاكم أن المفقود ميت فيه اهـ (تنبيه) ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا
فان كان موروثا فحكمه أن يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته ببينة أو يحكم القاضى بموته
اجتهادا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها فى غالب العادة والمشهور عندنا لا تقدر تلك
المدة بل المعتبر غلبة الظن باجتهاد القاضى وهذا هو المشهور عند مالك وأبى حنيفة
رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمس وسبعين

(وهكذا حكم ذوات الحمل * فأن على اليقين والاقل) أقول وهكذا حكم صاحبات ٥٥ الحمل وهن النساء الحوامل فان حملهن

حكمه حكم المفقود فيوقف نصيب الحمل حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أو ميتا أو عدم انفصاله ويعامل باقى الورثة بالاضر من تقادير عدم الحمل ووجوده وموته وحياته وذكورته وأنوثته وافراده وتعدده فيعطى كل واحد من الورثة اليقين ويوقف الباقى الى ظهور حال الحمل مثاله خلف زوجة حاملا فلها بتقدير عدم الحمل وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله حيا كيف كان الثمن فتعطاه ويوقف الباقى فان ظهر الحمل ذكرا أو ذكورا وذكورا وأناثا فالموقوف كله له أولهم على عدد رؤسهم ان تمحضوا ذكورا والا فللذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو اثنتين فاكثر فلهما أو لهن الثلثان والباقى لبيت المال المنتظم أو يرد عليهن وهذا كله بشرط ان ينفصل الحمل كله وبه حياة مستقرة فلو ظهر أن لا حمل أو ظهر ميتا أو انفصل بعضه وهو حى فمات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حيا حياة غير مستقرة لم يرث شيأ فى جميع هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوجة الربع ويكون الباقى فى هذه المسئلة لبيت المال المنتظم أو لذوى رحمه ولو خلف زوجة حاملا وأبوين فالاضر فى حقهم كون الحمل عددا من الاناث حتى يدخل عليهم العول

وبه أفتى ابن عتاب من المالكية قالوا وبه القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفى رواية عن أبى حنيفة أنها تقدر بتسعين وفى رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما قيل به من المدة فمن ولادته لامن فقده وفرق الامام أحمد رحمه الله بين من يرجى رجوعه بأن كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة أو نزهة فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين وان كان لا يرجى رجوعه بأن كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان فى سفينة فانكسرت أو قاتلوا عدوا ولم يعلم من هلك ممن نجا أو خرج من بين أهله ففقد فاذا مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حينئذ والله أعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الحمل الخ) اعلم أن للوقف عن صرف الميراث فى الحال أسبابا منها الشك الحاصل فى سبب الحمل فانه شك فى الوجود والذكورة والعدد جميعا بخلاف الخنثى والمفقود فانه فى الخنثى الشك فى الذكورة فقط وفى المفقود الشك فى الوجود فقط فلذلك قدمهما على الحمل والمراد بالحمل الذى يرث هو حمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه اما مطلقا كالحمل من الميت أو على تقدير دون تقدير كان يموت ويترك عما وزوجة أخ لاب حاملا من أخيه الميت قبل موته فان ذلك الحمل يرث بتقدير ذكورته لانه ابن أخ فيحجب العم ولا يرث بتقدير الانوثة لانها من ذوى الارحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله حيا) أى حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصياح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدى أو نحو ذلك فمتى علمت حياته بعد تمام الانفصال بأى طريق فانه يرث ويورث لان الحياة علة الميراث والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما (قوله لم يرث شيأ فى جميع هذه الصور) أى ولم يورث أيضا ما لم يكن انفصاله بجناية على أمه توجب الغرة فان كان انفصاله بجناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة فكأنه كالعدم بالنسبة لذلك *(تنبيه)* لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الاصح لما حكى عن الامام الشافعى نفعنا الله به أنه قال جالست شيخا لاستفيد منه فاذا بخمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم بخمسة شبان فعلوا كذلك ثم خمسة نحطين ثم خمسة أحداث فسألته عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم فى بطن وأمهم واحدة فيجيئون كل يوم يسلمون على ويزورونها وخمسة أخرى فى المهد ويقال ان امرأة ولدت اثنى عشر فى بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحدا ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة اهتزت حيطان القصر فقيل لها أليس لك فى هؤلاء الاحد عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وانما صاحت أحشائى التى ربوا فيها وقال الماوردى رحمه الله أخبرنى رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن أن لا ولد فيه فألقى فى الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمى وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا اخلقا سويا الا أنه قال كان فى أعضائهم قصر وصارعنى رجل منهم فصرعنى فكنت أعير باليمن بأنه صرعك سبع رجل

فتنقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم تعول من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فتعطى الزوجة والابوان فروضهم عائلة

يوقف الباقي وهو ستة عشر سهما
الى ظهور حال الحمل

(باب ميراث الغرقى)

أقول كان ينبغي للمبوب أن
يقول الغرقى ونحوهم لانه ذكر
حكم الغرقى والهدمى والمحروقين
ونحوهم قال

(وان يمت قوم بهدم أو غرق
أو حادث عم الجميع كالحرق)
ولم يكن يعلم حال السابق
فلا تورث زاهقا من زاهق
وعدهم كأنهم أجانب
فهكذا القول السديد الصائب)

أقول اذا مات متوارثان فأكثر
بهدم أو بغرق أو بحرق أو في معركة
قتال أو في بلاد غربة ولم يعلم عين
السابق منهما أو منهم بان علم ان
أحدهما أو أحدهم سبق الآخر
لا بعينه أو لم يعلم سبق ولا معية
أو علمت المعية ونسيت فلا تورث
واحدا منهم من الآخر أو من
الآخرين بل اجعلهم كأنهم اجانب
فيرث كل واحد منهم باقي ورثته
لان شرط الارث تحقق حياة
الوارث بعد موت الموروث ولم
يوجد الشرط فلو مات أخوان
شقيقان أو لاب بغرق أو تحت هدم
ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما
زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين
وتركا عما فلا يرث أحد الاخوين
من الآخر شيأ بل تقسم تركة الاول
لزوجته الثمن ولبنته النصف ولعمه
الباقي وتقسم تركة الثاني لبنتيه
الثلثان ولعمه الباقي

وحكي القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لا تلد الا اناثا فحملت
مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك ففزعت وتضرعت الى الله تعالى فولدت أربعين
ذكرا كل منهم قدر اصبع فكبروا وركبوا افراسا مع أبيهم في سوق بغداد فعلم من هذا انه
لا ضبط لعدد الحمل وقيل يقدر بأربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكورا
أو اناثا وهو قول أبي حنيفة وأشهب رحمهما الله ورجحه بعض المالكية ومن العلماء
من يقدره باثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكورة فيهما أو في أحدهما أو
الانوثة وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب
ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورته أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبي
يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كفيل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل
الوضع هو المعتمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى
الوضع مطلقا سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فلو مات
رجل عن زوجته حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيأ مادامت حاملا بالاجماع لانه أي
الحمل بتقديره ذكرا لا يرث الاخ شيأ وبعد ظهور الحمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابنا
وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الائمة
الثلاثة ولا يعطى الابن شيأ عندنا حتى تضع لعدم ضبط الحمل وعند الحنابلة يعطى
الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما ذكرين وعند
الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه
كفيل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أبا وأما حاملا فالاضر في حق الام كون
حملها عددا فلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف
السدس بين الام والاب فلا شئ للحمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث
وللاب ما بقي ويؤخذ منها كفيل لاحتمال أن تلد أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة
الى الوضع (قوله ويوقف الباقي وهو ستة عشر) هذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند
الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك
ويؤخذ منه كفيل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

(باب ميراث الغرقى)

الغرق هو الهلاك بالماء (قوله وان يمت) والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال
عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقط ويخرج الجماد (قوله أو حادث) أي نازل
يقال حدث الشئ حدوثا نزل وهو في كلام الناظم صفة لموصوف محذوف أي أمر (قوله
وعدهم كأنهم أجانب) أي لا نسب بينهم يقتضي الارث (قوله لان شرط الارث الخ) اعلم
أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة
التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد

من

(مسئلة) زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعاً أو ماتوا معاً ولم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالاً وللزوج زوجة أخرى وابن منها وللزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ٥٧ ولا من الاولاد الثلاثة شيأ من الاخوين

من ليس بوارث وارثاً الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شوهد ميتاً أو الحاقه بالموتى تقديراً وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب الغرة اذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم قريباً في الحمل الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديراً كحمل انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو علقة والشرط باسكان الراء لغة تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله أي لم يعلم عين السابق) أي بأن علم السبق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا توارث كما في كلام المؤلف *(فرع)* سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معاً عند الزوال مثلاً لكن أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أو للعدم تيقن تقدم موت أحدهما على الآخر أو يرث أحدهما الآخر من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرث المشرقي لأن الشمس تزول أبداً بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حركاتها فالمشرقي مات قبل المغربي جزماً فالقول السائل ماتا عند الزوال في المشرق والمغرب فيرثه المغربي جزماً وعليه يقال أخوان ماتا معاً عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا ربما الخ) أي بصيغة التبري ليبرأ من عهدته لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبع اه لكنه يقتضي عدم دخول النساء الخلص مع أن المراد في كلام الناظم ما هو الاعم فتأمل (قوله وبفتح الدال اسم للبناء المهدوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الهاء الثوب البالي (قوله والحرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويدل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرقانية قال الزمخشري هي التي على لون ما احرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء *(تنبيه)* سكت الشارح رحمه الله عن معنى الغرق والمراد الغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقاً بفتحها فهو غرق وغارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غمسه فيه فهو مغرق وغريق (قوله السديد) بالسين المهملة أي الصواب يقال سدد سداداً اذا كان صواباً وأسدّ الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مسدد موفق للصواب وحينئذ فقوله بعده الصائب أي المصيب غير المخطئ عطف تفسير فقول الشارح حشو ليس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قوله فالحمد لله الخ) ويوجد في بعض النسخ زيادة بيتين وهما قوله

بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لاخيه لامه وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق وباقي ماله لاخيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أي لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما اذا علم عينه واستمر عليه أو نسي فانه يرثه من مات بعده في الصورتين فيعطي لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير مأيوس من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء وقول زهير

وما أدري ولست اخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء

وقالوا ربما دخل النساء فيه على سبيل التبع لان قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أراده الناظم والهدم بالدال

المهملة الساكنة الفعل وبفتح الدال اسم للبناء المهدوم والحرق ٨ رح بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار والزاهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت أي ذهبت روحه وقوله فهكذا القول السديد الصائب حشو قال (فالحمد لله على التمام

حمدا كثيرا تم في الدوام * نسأله العفو عن التقصير * وخير ما نؤمل في المصير * وغفر ما كان من الذنوب * وستر ما شان من العيوب)
أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتمامها كما افتتحها بالحمد وقوله تم هو بالتاء الفوقية من التمام أي كمل وفي بمعنى الظرفية والدوام البقاء أي حمدا ٥٨ كثيرا فاما دائما مستمرا ثم سأل الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير في الامور وأن يستره في الآخرة وأن يغفر له ما يوجد من الذنوب وأن يستر ما قبح من العيوب والعفو هو ترك المؤاخذة صفحا وكرما والتقصير هو التواني في الامور والستر التغطية والأمل الرجاء والمصير المرجع والمراد به هنا يوم القيامة يوم يرجع الخلق فيه الى الله والغفر الستر والذنوب جمع ذنب وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان من الشين وهو القبح والعيوب جمع عيب فالله يستقبل ذلك منه بمنه وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى الكريم
محمد خير الانام العاقب
وآله الغر ذوي المناقب
وصحبه الاماجد الابرار
الصفوة الاماثل الاخيار)

أقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعل أولا في ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص والكريم بفتح الكاف على الافصح ويجوز كسرها وهو نقيض اللئيم والأنام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب فلا نبي بعدي وآله بنو هاشم وبنو المطلب كما قدمناه أول الكتاب والغر بضم الغين المعجمة والراء المهملة هم الاشراف والاماجد بالجيم جمع ماجد وهو الكامل في الشرف والبر هو ذو الصفات المحمودة وقد كمل هذا الشرح المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وقد أتى القول على ما شئنا * من قسمة الميراث اذ بينا
على طريق الرمز والاشاره * ملخصا بأوجز العباره

أي أتى المؤلف رحمه الله بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام المواريث وقسمتها وما يتعلق بها في تلك الابيات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجزاه الله تعالى عنا كل خيرا وأفاض عليه سحائب رحمته وأسكنه أعلى الجنان (قوله حمدا) هو مصدر مؤكد للحمد السابق والحمد على النعمة واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب لأن من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لا في مقابلة شئ أثيب عليه ثواب المندوب والحمد اصطلاحا هو الشكر لغة فهما مترادفان وقيل متساويان وهذا اذا لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قيدت بذلك فالنسبة بينهما العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس وشكر المنعم واجب أي يثاب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف و يأثم بتركه اجماعا (قوله والغفر الستر) أما العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من الغفران لان الغفران ستر الذنب عن الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه ولكن تحصل المعاتبة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد تذكر كذا وكذا فان اعترف قال سترتها عليك في الدنيا وأنا أسترها عليك اليوم بخلاف العفو لا عتاب فيه (قوله والكريم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد المثلبة وجمعها مثالب وهي العيوب والاخيار جمع خير بشد ويخفف مأخوذ من الخير ضد الشر لان الاخيار خلاف الاشرار فالخير الفاضل من كل شئ والابرار جمع بر يقال بررت فلانا بالكسر أبره بفتح الباء وضم الراء فأنا بار به وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال بر يبر فهو بار وجمعه بررة وجمع البر أبرار وهو كثيرا ما يختص بالاولياء والزهاد والعباد اهـ فنسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرتهم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن يختم لنا بخاتمة السعادة وأن يعفو عنا وان يعاملنا بجميل احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضله وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والآل والاصحاب والحمد للكريم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثا ثاني عشر ذي القعدة الحرام

الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام قال مؤلفها وقد جمعت ذلك لنفسى لاتنفع به مدة حياتى وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع بها بعد وفاتى والمرجو ممن اطلع على هفوة أو زلة أن يصلحها ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتى هى أحسن وأن يدعو لنا بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا ولمن دعا لنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية مرصعة بجواهر الرحبية المنظومة فى سلك المسائل الفرضية بمطبعة بولاق الخديوية فى ظل ذى السعادة الاكرم الخديو الاعظم المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على أدام الله دولته وأيد كلمته مشمولا طبعها وتحسين وضعها بنظر ناظرها القائم بتدبيرها من عليه لسان الصدق يثنى حضرة حسين بك حسنى والتصحيح بمعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغت عليه النعم أتم اسباغ ووافق طبعها الاتم أواخر شعبان المعظم من عام اربعة وثمانين بعد المائتين والالف من هجرة من خلقه الله تعالى على اكمل وصف عليه الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه بدور

التمام